INTERNATIONAL JOURNAL OF GOVERNMENT AUDITING

المجلة الدولية للمراجعة المالية العامة

التكيف مع تغير المناخ وعمليات التدقيق: المبادرات الدولية والنهج المبتكرة

مجلس التحرير

مارغيت كراكر، رئيس، ريشنونغشوف، النمسا
كارين هوجان، المدقق العام للحسابات، كندا
نجيب القطاري، الرئيس الأول لديوان المحاسبة، تونس
جين ل. دودارو، المراقب المالي، الولايات المتحدة الأمريكية
الدكتور إلفيس أموروسو، المراقب المالي العام، فنزويلا

الرئيس

مايكل هيكس *(الولايات المتحدة الأمريكية)*

المحرر ونائب الرئيس

جيسيكا دو *(الولايات المتحدة الأمريكية)*

ضيف التحرير

دينيس غيتليف (فرنسا)

الإدارة والعمليات

بيتر نوبس *(الولايات المتحدة الأمريكية)*
تونيتا جيليتش *(الولايات المتحدة الأمريكية)*

المحررون المساعدون

سكرتارية أرابوساي
سكرتارية أرابوساي
سكرتارية أرابوساي
الأمانة العامة للوكالة الدولية للطاقة الذرية
أمانة الأوروساي
الأمانة العامة لمنظمة *OLACEFS*
الأمانة العامة لباساي
الأمانة العامة للإنتوساي
مكتب المراجع العام للحسابات، كندا
مكتب المراجع العام للحسابات، تونس
مكتب المراجع العام للحسابات، فنزويلا
مكتب محاسبة الحكومة الأمريكية

INTERNATIONAL JOURNAL
OF GOVERNMENT AUDITING

الربع الرابع 2024- التكيف مع تغير المناخ وعمليات التدقيق:
المبادرات الدولية والنهج المبتكرة
المجلد 51، رقم 4

تصدر المجلة الدولية للتدقيق الحكومي كل ثلاثة أشهر باللغات العربية والإنجليزية والفرنسية والألمانية والأسبانية والفرنسية نيابة عن المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (الإنتوساي). وتكرس المجلة، وهي جهاز رسمي تابع للمنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (الإنتوساي)، جهودها للنهوض بإجراءات وتقنيات التدقيق الحكومي. الآراء والمعتقدات المعرب عنها هي آراء ومعتقدات المساهمين الأفراد ولا تعكس بالضرورة آراء أو سياسات المنظمة.

يدعو المحررون إلى تقديم المقالات والتقارير الخاصة والمواد الإخبارية التي ينبغي إرسالها إلى مكاتب التحرير على العنوان التالي

U.S. Government Accountability Office
G Street, NW, Room 7814 441
Washington, D.C. 20548
.U.S.A

البريد الإلكتروني: intosaijournal@gao.gov

ونظراً لاستخدام المجلة كأداة تعليمية، فإن المقالات التي من المرجح أن يتم قبولها هي تلك التي تتناول الجوانب العملية لمراجعة حسابات القطاع العام. وتشمل دراسات الحالة، والأفكار حول منهجيات التدقيق الجديدة، أو تفاصيل حول برامج التدريب على التدقيق. أما المقالات التي تتناول الجوانب النظرية في المقام الأول فلن تكون مناسبة. توجد إرشادات التقديم على الموقع الإلكتروني ./https://intosaijournal.org/submit-an-article

يتم توزيع المجلة إلكترونياً على أعضاء الإنتوساي والأطراف المهتمة الأخرى بدون تكلفة. وهي متوفرة على الإنترنت على الموقع الإلكتروني: intosaijournal.org و intosai.org، وعن طريق الاتصال بالمجلة عبر البريد الإلكتروني على intosaijournal@gao.gov.

مصدر صورة الغلاف: Adobe Stock Images, piyaset

جدول المحتويات

في هذا العدد

الافتتاحية

التغيير التحويلي في التدقيق البيئي: مسيرة الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة في جزر المالديف 4

دور الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في عالم متغير 12

مقال رئيسي - مبادرات الإنتوساي العالمية بشأن المناخ

تغيّر المناخ: أولوية متزايدة للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة 16

"ماسح المناخ" - منهجية مبتكرة للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة لرصد الإجراءات الحكومية بشأن تغير المناخ 20

ندوة الأمم المتحدة والإنتوساي تناقش دور الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في العمل المناخي 26

تعاون عالمي لمساءلة الحكومات في إجراءات التكيف مع تغير المناخ 31

مجموعة عمل الأوروساي المعنية بالرقابة البيئية تشرك المدققين في أنشطة رئيسية طوال عام 2024 35

مقالة رئيسية- دور مؤسسات التدقيق في مواجهة المخاطر المناخية والقدرة على الصمود أمامها

هل استراتيجية المناخ قوية بما فيه الكفاية؟ قوة الإنفاق الذكي 39

التدقيق في تغير المناخ: التأثير والمخاطر والقدرة على التكيّف 43

مقالة رئيسية- مناهج مبتكرة لعمليات التدقيق المناخي

النُهُج المنهجية في عمليات التدقيق في أداء السياسات البيئية 47

"مجتمع تحول بيئي" يزوّد ديوان المحاسبة الفرنسي بالأدوات 52

تطبيق الاستشراف الاستراتيجي في تدقيق الأداء: دراسة حالة تدقيق في تحول الطاقة في إندونيسيا 58

تسليط الضوء على بناء القدرات

القادة كمدرّسين: برنامج أعضاء هيئة التدريس المساعدين التابع لـمكتب المساءلة الحكومية في الولايات المتحدة الامريكية يعزز قدرات المدققين 66

تسليط الضوء على العلوم والتكنولوجيا

الاستفادة من الذكاء الاصطناعي لتحويل عمليات التدقيق المسبقة في عقود المشتريات الحكومية 69

الافتتاحية

المؤلف الرئيسي، حسين نيازي - المدقق العام لمراجع الحسابات العام في جزر المالديف ونائب رئيس فريق عمل الإنتوساي. المصدر: هيئة الرقابة العليا للملديف

التغيير التحويلي في التدقيق البيئي: مسيرة الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة في جزر المالديف

من إعداد: المؤلف الرئيسي: حسين نيازي - المدقق العام للجهاز الاعلى للرقابة المالية والمحاسبة في جزر المالديف ونائب رئيس مجموعة عمل الإنتوساي المعنية بالتدقيق البيئي

المؤلفون المشاركون:

- محمد إبراهيم جليل - مدير، وحدة التدقيق البيئي
- إبراهيم أيمن - مساعد المدقق العام، شعبة الأداء والتدقيق الخاص
- روهاث حسين - مدير، إدارة تدقيق الأداء

المقدمة

تبدو المالديف من الجو كقلادة لؤلؤة مبهرة بجزرها المرجانية المتناثرة في المحيط الهندي. ومع ذلك، فإنَّ القلب الحقيقي لأمّتنا يكمن تحت سطح المياه، أي منظومتنا الكثيفة والحيوية من الشعب المرجانية. وتمتد هذه الشعب على مساحة 4,513 كيلومتر مربع، وتحتلّ بمساحتها المرتبة السابعة عالمياً، حيث تحافظ على نظام بيئي متنوع يضم أكثر من 1,200 نوع بحري. وبالنسبة إلى أمّتنا الجزرية الصغيرة، فإنَّ هذه المياه النقيّة والحياة البحرية الحيويّة والشواطئ الرملية ليست مجرد كنوز طبيعية بل هي العمود الفقري لاقتصادنا. إلى ذلك، تشكِّل شعبنا حواجز أساسيّة تحمي جزرنا المنخفضة - لا يتجاوز ارتفاع 80٪ منها المتر الواحد فوق سطح البحر - من قوى المحيط التي لا تهدأ.

مهمة تحويلية: رفع مستوى المساءلة البيئية

رغم الدور الحاسم لشعبنا المرجانية، فهي تشهد تدهوراً سريعاً. ويسلِّط هذا الضوء على الوظيفة الأساسية لجهازنا الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة في ضمان المساءلة البيئية. وتتجاوز مهمتنا الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي، إذ تشمل حماية المستقبل للأجيال المقبلة. وفي مواجهة الآثار الشديدة لتغيُّر المناخ - مثل ارتفاع مستويات سطح البحر، واحترار المحيطات، والتحمُّض، والظواهر الجوية المتزايدة الشدَّة - شرع جهازنا في مسيرة تحويلية لتعزيز قدراته في مجال التدقيق البيئي. وأجرينا عمليات تدقيق تتعلّق بتآكل السواحل، وإدارة المياه، والحدِّ من مخاطر الكوارث، وتنويع مصائد الأسماك، وإدارة نظام الصرف الصحي، والجاهزية لأهداف التنمية المستدامة. كما تغطّي عملياتنا المستمرة في مجال التدقيق التنوع البيولوجي، وإدارة النفايات، والتكيُّف مع تغير المناخ، وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

التعلم العملي: من الخبرة النظرية إلى الخبرة الميدانية

يتمثَّل أحد العناصر الأساسية لاستراتيجيتنا في الإقرار بأنَّ التدقيق البيئي الفعّال يتطلَّب أكثر من المعرفة النظرية. وخضع فريق التدقيق لدينا، برئاسة خبير بيئي، والذي تألَّف في البداية من محترفي محاسبة ذوي خبرة بيئية محدودة، لتجارب ميدانية عملية واسعة. وشملت هذه التجارب اختبار المياه الجوفية على نطاق الجزر، وعمليات المسح الجوي بالطائرات بدون طيار، وتقييمات النظم البيئية المتنوعة. وقد عمَّقت هذه التجربة العملية فهم فريقنا للتحديات البيئية وتأثيراتها. وأدى الانتقال من الأدوار القائمة على العمل المكتبي إلى العمل الميداني إلى تغيير منظور الفريق بشكل كبير، مما عزَّز التقدير العميق للموارد البيئية المكلَّفة بحماية وتعزيز قدرتها على مواجهة التحديات المعقّدة. كما أدى هذا التحول إلى تفاعلات أكثر استنارة مع الموظفين التقنيين من الجهات الخاضعة للتدقيق وإلى تعزيز المشاركة في التدقيق البيئي.

المصدر: هيئة الرقابة العليا للملديف

التكامل المجتمعي: توسيع أفق التدقيق

كانت مشاركة المجتمع المحلي في عملية التدقيق محدودة قبل التغيير الاستراتيجي الذي خضناه. ودمج نهجنا الجديد الشباب المحلي كمعدِّدين تمَّ إشراكهم من خلال دورة لتدريب المدربين. وشارك الشباب في مسوح اجتماعية وتصورات عامة في عمليات تدقيق الأداء البيئي. ووسَّع هذا الإدراج نطاق عمليات التدقيق وشموليتها، وتُوِّج في تقرير يعكس منظوراً مجتمعياً شاملاً شكَّل تقدماً كبيراً في ممارسات التدقيق لدينا.

المصدر: هيئة الرقابة العليا للملديف

الاستفادة من التكنولوجيا: نظام المعلومات الجغرافية وتحليلات البيانات

من أجل معالجة القيود المالية المتعلقة بالاستكشاف المادي المكثَّف، قمنا بدمج التدريب في نظام المعلومات الجغرافية وتحليلات البيانات. ومن خلال الاستفادة من الاشتراك الحالي في منصة إدارة التعلم عبر الإنترنت، طوَّر فريقنا خبرة نظام المعلومات الجغرافية، والتي جرى تطبيقها في عمليات التدقيق لتحديد مشكلات مثل عدم الامتثال لتقييمات الأثر البيئي. ومكّنتنا هذه القدرة التقنية من نشر النتائج الهامة المتعلقة بالفجوات بين الاحتياجات من الموارد والتنفيذ، وتقييم المخاطر والامتثال البيئي في عمليات تدقيق أداء مشروع المياه والصرف الصحي في مدينة فواهمولاه، وتدقيق الأداء بشأن إمدادات .المياه في موسم الجفاف في جزر المالديف. علاوةً على ذلك، فإنَّنا ندمج هذا التقييم حتى في عملياتنا القائمة للتدقيق البيئي

المصدر: هيئة الرقابة العليا للمليديف

تدقيق الجهوزية للمستقبل: دورات الاستشراف وبرامج التدريب

إدراكاً لضرورة استمرار الصلة في ممارسات التدقيق التي نعتمدها، أجرينا جلسات استشرافية عرَّضَت فريقنا لموضوعات التدقيق الناشئة والحرجة من خلال العمل مع خبراء متخصصين. وساهمت هذه الجلسات في إثراء خطط عملنا، بما في ذلك موضوعات مثل تراجع مصائد الأسماك في الشمال والتخطيط للتكيُّف مع تغير المناخ. كما أنشأنا برنامج تدريب بيئي للتواصل مع الطلاب في المجالات البيئية. وأكَّدت الملاحظات الواردة من المتدربين الحاجة إلى التثقيف المتخصص في مجال التدقيق البيئي واقترحت إدراج نماذج التدقيق في مناهج الإدارة البيئية.

المصدر: هيئة الرقابة العليا للمليديف

التواصل الفعّال: التوعية وتبادل المعرفة

تمثَّل أحد الجوانب الأساسية لاستراتيجيتنا في تعميم نتائج التدقيق على أصحاب المصلحة، لاسيَّما جيل الشباب. وأقمنا جلسات توعية متعدِّدة في مختلف الجزر بغرض التكيُّف مع تحديات مثل الأحوال الجوية السيئة باستخدام منصات عبر الإنترنت. كما بدأنا في تقديم ملخصات تدقيق مترجمة إلى قاعدة بيانات مجموعة عمل الإنتوساي المعنية بالتدقيق البيئي، مما ساهم في قاعدة المعرفة الدولية.

المصدر: هيئة الرقابة العليا للملديف

الاعتراف العالمي: احتضان التعاون الدولي

تميَّز التزامنا بمواجهة التحديات العالمية بانضمامنا إلى مجموعة عمل الإنتوساي المعنية بالتدقيق البيئي في عام 2022 واستضافتنا لجمعيتها الثلاثين في جزيرة أوكولاس في المالديف. وأكَّدَ هذا الحدث الحاجة الملحة إلى القدرة على التكيّف العالمية في مواجهة تغير المناخ. وما زلنا نشارك بنشاط في حزم عمل المجموعة، على غرار ماسح المناخ، وإجراءات التكيّف مع تغير المناخ، والمحاسبة البيئية.

وبات نجاح استراتيجيتنا ممكناً بفضل الدعم القيّم الذي قدمه رئيس الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة في فنلندا وأجهزة أخرى في اللجنة التوجيهية للمجموعة. ومكَّنت الجهود التي بذلتها هذه الأجهزة في تحويل هيكل إدارة مجموعة العمل وصولاً إلى الأجهزة الأقل قدرة، مثل الدول الجزرية الصغيرة النامية على غرارنا، للمساهمة بشكلٍ مجدٍ في إدارتها. ونحن نقدِّر عالياً هذا الدعم الذي كان حاسماً في قيام اللجنة التوجيهية لمجموعة العمل بمنحنا منصب نائب رئيس المجموعة. ولا يعكس هذا الدور قدراتنا المعززة فحسب، بل أيضاً الروح التعاونية المعزَّزة ضمن مجتمع التدقيق الدولي. وبصفتنا نائب رئيس المجموعة، فإنَّنا ملتزمون بتمثيل وجهات نظر الدول الجزرية الصغيرة النامية في النقاشات العالمية بشأن ممارسات التدقيق البيئي وتبادل خبراتنا مع أجهزة عليا أخرى للرقابة المالية والمحاسبة.

المصدر: هيئة الرقابة العليا للملديف

يتجلّى التزامنا المستمر بالتدقيق البيئي أيضاً في نشرنا مقالات في مجلات بشأن الموضوعات ذات الصلة. وشملت مقالات حديثة موضوعات مثل "التدقيق في النفايات البلاستيكية: حالة المالديف" في المجلة الآسيوية للتدقيق الحكومي و"الدول الجزرية الصغيرة النامية وتحديات المناخ: وجهات نظر مجموعة عمل الإنتوساي المعنية بالتدقيق البيئي والباساي وجزر المالديف" في مجلة الإنتوساي.

الخلاصة: الالتزام بالتميز والتأثير العالمي

أدَّت التغييرات الاستراتيجية التي نفَّذها مكتب المدقق العام في المالديف إلى تطوير قدراتنا في مجال التدقيق البيئي بشكل كبير. ومن خلال الاستثمار في تطوير الفريق، والمشاركة المجتمعية، والخبرة التقنية، رسَّخنا مكانتنا كقادة في ممارسات التدقيق البيئي. وتبرز إنجازاتنا فعاليّة استراتيجيتنا وتأثيرنا التحويلي داخلياً وضمن مجتمع التدقيق العالمي على السواء. ونودُّ أن نعرب عن امتناننا لأصحاب المصلحة الرئيسيين الذين مكّنوا هذا الانتقال، وهم رئيس الإنتوساي، أي الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة في البرازيل من خلال الدعم الثنائي والتركيز على تطوير الأجهزة في الدول الجزرية الصغيرة النامية، ورئيس مجموعة عمل الإنتوساي المعنية بالتدقيق البيئي، أي الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة في فنلندا، وأعضاء اللجنة التوجيهية للمجموعة، ومبادرة الإنتوساي للتنمية من خلال برنامج القادة الشباب التابع لها الذي قام بتيسير العناصر الحاسمة لاستراتيجية التغيير، والجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة في الهند من خلال العديد من فرص بناء القدرات والدعم الثنائي.

المصدر: هيئة الرقابة العليا للملديف

يشهد التقدير الذي حظينا به بمنحنا منصب نائب رئيس مجموعة عمل الإنتوساي المعنية بالتدقيق البيئي على دورنا المعزَّز وتفانينا الثابت في دفع التدقيق والمساءلة في المجال البيئي. كما يعكس التزامنا بقيادة الجهود العالمية في هذا الميدان الحيوي، بما يضمن استمرار عملنا في دفع التغيير الإيجابي وإلهام العمل على نطاق عالمي.

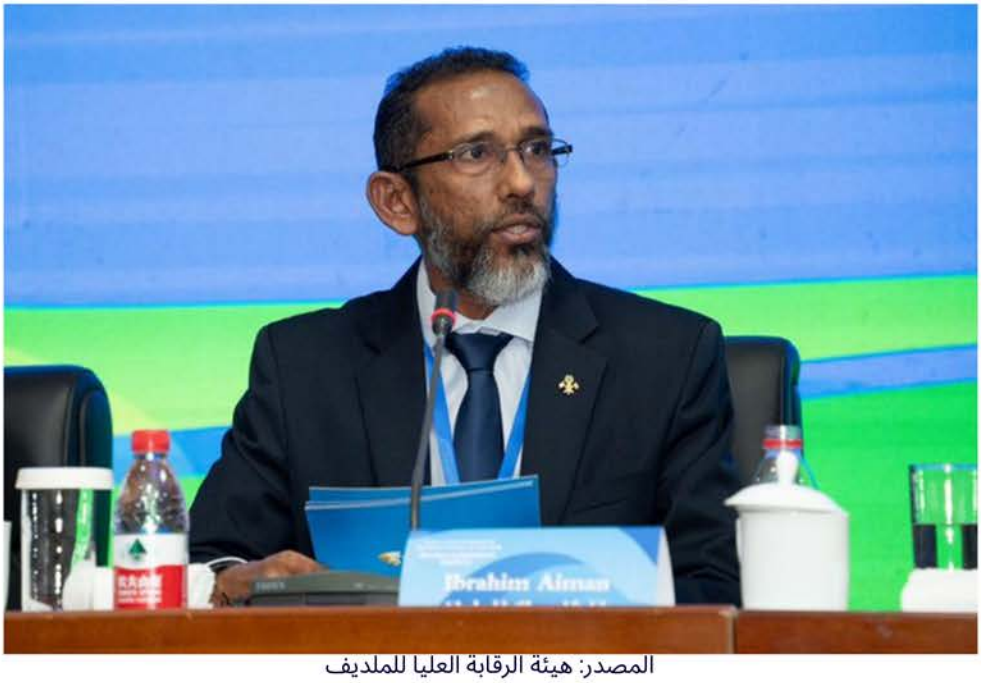

المصدر: هيئة الرقابة العليا للملديف

المؤلفون المشاركون (من اليسار إلى اليمين): إبراهيم أيمن - مساعد مراجع الحسابات العام، قسم التدقيق الخاص والأداء؛ وروحاث حسين - مدير إدارة تدقيق الأداء؛ ومحمد إبراهيم جليل - مدير وحدة التدقيق البيئي.
المصدر: الهيئة العليا لمراجعة الحسابات في المالديف

المدققة العامة هيلينا ليندبرغ المصدر: ريكسريفيجنن

دور الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في عالم متغير

بقلم المدققة العامة هيلينا ليندبرغ، مكتب التدقيق الوطني السويدي

المقدمة

بصفتي مدققة عامة، كان لي شرف الإشراف على مكتبنا الوطني للتدقيق خلال فترة من التغيير والتحديات الكبيرة. وبينما أفكّر في السنوات السبع التي أمضيتها في منصبي، هناك العديد من الموضوعات الرئيسية والدروس المستفادة التي أجدها ضرورية للتطوير المستمر للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة وفعاليّتها على مستوى العالم.

وتشكِّل مسيرتي كمدققة عامة مسيرة تعلم مستمر وتكيُّف. ونحن نواجه مشهداً دائم التغير من التحديات والفرص. إلا أنَّه مع وجود رؤية واضحة، وتفكير استراتيجي، وفريق ملتزم لمساعدتنا، يمكننا النظر في هذه التعقيدات وإحداث تأثير ذي معنى.

الجوانب التي يجب مراعاتها عند إدارة الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة

من القضايا التي تواجه الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة اليوم التطور السريع لحوكمة القطاع العام. وتعاني الحكومات من تحديات عالمية معقَّدة ومترابطة، مثل تغير المناخ، وتهديدات الأمن السيبراني، وأزمات الصحة العامة.

وتتطلب هذه التحديات اتّباع نهج أكثر مرونة واستشرافاً في مجال التدقيق، بينما نبقى في الوقت نفسه أوفياء لمهمتنا الرئيسية كمدققين.

الثقافة الداخلية الإيجابية

كان تعزيز الثقافة الداخلية الإيجابية ضمن منظمتنا أمراً بالغ الأهمية. ويعتبر وجود بيئة شاملة وداعمة يشعر فيها الموظفون بالتقدير والثقة أمراً ضرورياً للتغيير. وعلى مر السنين، أعطينا الأولوية لبناء ثقافة ثقة وابتكار. وعملاً بشعاري "مكتب تدقيق واحد في المقدمة"، كان هدفي ترسيخ شعور بالوحدة والسعي نحو تحقيق أهداف مشتركة. ولم يؤدِ ذلك إلى رفع معنويات الموظفين ومشاركتهم فحسب، بل أدى أيضاً إلى دفع الابتكار في عمليات التدقيق ومنهجياته. وقدَّمنا مبادرات تشجِّع التعاون وتبادل المعرفة والتعلم المستمر، والتي تعتبر حاسمة للبقاء في المقدمة في عالم سريع التغير.

التفكير الاستراتيجي

التفكير الاستراتيجي هو عنصر أساسي آخر لنجاحنا. فعندما تولّيت دور المدقق العام، واجهت منظمتنا العديد من التحديات، بما في ذلك الهيكل المجزّأ والافتقار إلى التوجيه الاستراتيجي المتّسق. لذلك شرعنا في عملية تخطيط استراتيجي شامل تضمّنت تحديد أهداف وغايات واضحة، ومواءمة مواردنا وجهودنا، ورصد استراتيجياتنا وتعديلها باستمرار. وقد مكَّننا هذا النهج الاستراتيجي من ترقُّب المخاطر والفرص الناشئة والاستجابة لها بشكل أفضل، مما يضمن المحافظة على صلتنا بعملنا وتأثيرنا عليه.

الرقمنة

بدَّلت الثورة الرقمية الطريقة التي نجري بها عمليات التدقيق. وعزَّزت الأدوات والتقنيات الرقمية قدرتنا على جمع كميات هائلة من البيانات وتحليلها وتفسيرها، مما أدى إلى نتائج تدقيق أكثر متانة وقائمة على الأدلة. وقد استثمرنا في بناء قدراتنا الرقمية، بما في ذلك تحليلات البيانات، والذكاء الاصطناعي، وتقنيات بلوكتشين، والتي مكَّنتنا من إجراء عمليات تدقيق أكثر كفاءة وفعاليّة. ومع ذلك، ينطوي هذا التحول الرقمي أيضاً على تحديات جديدة، مثل ضمان أمن البيانات والخصوصية، والتي يتعين علينا معالجتها باستمرار.

الاستقلالية والعلاقة الجيدة مع البرلمان

استقلالية الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة أمر أساسي لصدقيتها وفعاليتها. ويضمن الإطار القانوني السويدي استقلاليتنا التشغيلية، مما يسمح لنا بإجراء عمليات التدقيق دون أي تأثير أو تدخل لا مبرر له. وكان من المهم بالمقدار نفسه الحفاظ على علاقة بنّاءة وشفّافة مع البرلمان. ومن خلال الانخراط في حوار مفتوح، وتقديم تقارير واضحة ويمكن الوصول إليها، وتوصيات قائمة على الأدلّة، تمكنّا من المساعدة في بناء الثقة والدعم لعملنا في البرلمان، وتعزيز تأثيرنا.

المصدر: المجلة الدولية لمراجعة الحسابات الحكومية

التطورات في الإنتوساي ولجنة بناء القدرات

تؤدي الإنتوساي دوراً محورياً في تعزيز التعاون وتبادل المعرفة وتنمية القدرات بين أعضائها. وخلال فترة ولايتي كمدققة عامة ونائبة رئيس لجنة بناء القدرات في الإنتوساي، رأيت المنظمة تتطور بطريقة إيجابية للغاية. وأودُّ أن أشير بصفة خاصّة إلى خطّتنا الاستراتيجية الأخيرة التي باتت أكثر وضوحاً وإيجازاً وواقعية مما كانت عليه في السابق. وفي مجال تطوير القدرات، أفتخر بشدَّة بالخطة التشغيلية للهدف 2 التي أثق في أنَّها ستساعد على تركيز موارد المنظمة ومبادراتها على نحو أفضل، بما يتماشى مع الأولويات الإقليمية. كما شهدت على تحسُّن هيكلية الإنتوساي لوضع المعايير وتشكُّلِها، والتي آمل في أن تؤدي إلى عمليات أكثر كفاءة ومعايير أفضل في المستقبل.

وفي عملنا في لجنة بناء القدرات، ركَّزنا على احتياجات تطوير القدرات للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة والمناطق، بالشراكة مع هيئات الإنتوساي الأخرى، وخضنا حواراً مع أصحاب المصلحة والشركاء الخارجيين. وكجزء من هذه الجهود، شاركنا بنشاط في المبادرات الرامية إلى دعم الأجهزة التي تعمل في سياقات معقَّدة وصعبة بشكل عام، وفي الدول الجزرية الصغيرة النامية بشكل خاص. كما بدأنا العمل المتعلِّق بالتدقيق في أموال الجهات المانحة، والذي آمل في أن يؤدي إلى ممارسات جيدة للأجهزة والجهات المانحة على السواء، لضمان إمكان ديمومة هذا العمل الهام. وتتماشى هذه الجهود مع طموح الإنتوساي بعدم ترك أحد خلف الركب، وهي أساسية لضمان تمتُّع جميع أعضاء مجتمع التدقيق العالمي بالقدرة على تلبية الاحتياجات المتنوعة والمتطورة لمجتمعاتنا.

المنظومة المستقبلية للمساءلة

بالنظر إلى المستقبل، ستستمر منظومة المساءلة في التطور. وفي حين سيبقى دور الأجهزة على الأرجح كما هو، يتعيَّن علينا أن نكيِّف نهجنا لمعالجة القضايا الناشئة، مع الاستفادة من تقنيات ومنهجيات جديدة مع الحفاظ على قيمنا الأساسية المتمثِّلة في الاستقلاليّة والشفافيّة والمساءلة. وستزداد أهمية التعاون الوثيق والتفاعل مع المنظمات الأخرى في المستقبل.

وبما أنّني سأغادر مكتب التدقيق الوطني السويدي قريباً، فقد طُلِبَ منّي تقديم بعض النصائح لزملائي. وهذه ليست مهمة سهلة لأنَّكم جميعاً مؤهلون تأهيلاً عالياً لوظائفكم. ومع ذلك، إذا كنت سأقدِّم بعض النصائح المتواضعة، فستكون كالتالي: احتضان التغيير والابتكار، وتعزيز ثقافة الثقة والتعاون داخل مؤسساتكم، والحفاظ على تركيز استراتيجي على التأثير الطويل الأجل لعملكم. ويجب الإبقاء على تواصلكم مع زملائكم من خلال منتديات مثل الإنتوساي والاستفادة من المعرفة والخبرة الجماعية لمجتمع التدقيق العالمي. وأخيراً، لا تغفلوا أبداً عن أهمية الاستقلاليّة والشفافيّة، وهما حجر الأساس لمهنتنا.

المصدر: الفريق العامل المعني بالتدقيق البيئي التابع للمنظمة الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات (الإنتوساي)

تغيّر المناخ: أولوية متزايدة للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة

من إعداد: فيفي نيمينما، الأمينة العامة لمجموعة عمل الإنتوساي المعنية بالرقابة البيئية، المكتب الوطني للتدقيق في فنلندا

لاحظ فريق عمل الإنتوساي المعني بالتدقيق البيئي تنوعاً متزايداً في عمليات التدقيق المتعلّقة بالعمل المناخي. وبالإضافة إلى التخفيف من آثار تغير المناخ، تقوم الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة بتعزيز التكيف مع تغير المناخ والجوانب الاجتماعية بشكل متزايد. في الوقت نفسه، باتت الأجهزة في البلدان النامية أكثر انخراطاً. ويظهر أحدث مسح أجرته مجموعة عمل الإنتوساي المعنية بالرقابة البيئية أنَّ اهتمام الأجهزة بعمليات التدقيق البيئي والتدقيق في العمل المناخي مستمر في النمو.

وحدّدت المجموعة حالة التدقيق البيئي للمرة الحادية عشرة في مسوحاتها التي تجري كل ثلاث سنوات. ولا يشكّل التدقيق البيئي موضوعاً جديداً بالنسبة إلى معظم المجيبين على المسح. فقد أجرى أكثر من نصف الأجهزة المجيبة البالغ عددها 82 عمليات تدقيق بيئية لأكثر من عشر سنوات، وغالباً ما كانت عمليات تدقيق للأداء.

ويظهر المسح الحادي عشر أنَّ شيوع عمليات التدقيق المناخي يستمر في الارتفاع. أولاً، تعتبر الأجهزة تغير المناخ القضية البيئية الأكثر إلحاحاً. ثانياً، كان التكيف مع تغير المناخ أكثر موضوعات التدقيق البيئي شيوعاً في الفترة 2021-202، تليها الزراعة والنفايات. علاوةً على ذلك، ستواصل الأجهزة في الفترة 2024-2026 إعطاء الأولوية للتكيف مع تغير المناخ، يليها التخفيف من آثاره (خفض غازات الدفيئة) والمناطق المحمية.

ما خطة الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة للفترة 2024-2026: العشرة الأوائل	المقارنة بالمسح العاشر
1. التكيف مع تغير المناخ	→
2. التخفيف من تغير المناخ	↑
3. المناطق المحمية والحدائق الطبيعية	↓
4. مياه الشرب: الجودة والإمداد	→
5. الطاقة المتجددة	↑
6. إدارة كميات المياه / إدارة مستجمعات المياه	↑
7. الزراعة	↓
8. الغابات والموارد الخشبية	↓
9. كفاءة الطاقة	↑
10. الصناديق والإعانات البيئية المحلية	↑

المصدر: الفريق العامل المعني بالتدقيق البيئي التابع للمنظمة الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات (الإنتوساي)

سيُجرى المزيد من عمليات التدقيق في بلدان الجنوب العالمية وفي شأن التكيف

لكن دعونا ننظر أولاً إلى الماضي. في نطاق مجموعة عمل الإنتوساي المعنية بالرقابة البيئية، بات تغير المناخ موضوعاً قائماً بحلول عام 2010. غير أنَّ معظم عمليات التدقيق التي أُجريت في ذلك الوقت كانت في الشمال العالمي، مع التركيز بشكل رئيسي على التخفيف من آثار تغير المناخ. فعلى سبيل المثال، لم يتضمن التدقيق العالمي المنسّق بشأن المناخ في عام 2010 سوى عدد قليل من حالات التدقيق المتعلّقة بالتكيف.

ومع اتّضاح آثار تغير المناخ، بدأت سياسة المناخ الدولية بالتّشديد على ضرورة التكيف مع تغير المناخ. ومع وضع سياسات وطنية للتكيف والتمويل، ازدادت أيضاً عمليات التدقيق المتعلّقة بتقييم تنفيذها. وسيؤدّي التدقيق التعاوني العالمي الجاري لإجراءات التكيف مع تغير المناخ، المدعومة بمبادرة الإنتوساي للتنمية، والتي تشمل نحو 50 جهازاً أعلى للرقابة المالية والمحاسبة، إلى زيادة عدد عمليات التدقيق المتعلّق بالتكيف. وإلى جانب مشروع عالمي رئيسي آخر، وهو "ماسح المناخ" الذي أطلقه جهاز البرازيل، سيزداد أيضاً عدد عمليات المراجعة والتدقيق في بلدان الجنوب. وفي سياق مشروع "ماسح المناخ"، لدى الأجهزة أثناء مراجعة أنشطة حكوماتها بشأن المناخ، فرصة رائعة لتحديد المزيد من موضوعات التدقيق.

شملت عمليات التدقيق مجالات سياسة كاملة وإجراءات قطاعية محدّدة

تناولت الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة إجراءات المناخ بطرق مختلفة، وغطَّت عمليات التدقيق مجالات سياسة وإجراءات قطاعية كاملة. على سبيل المثال، خصَّص الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة في فرنسا تقريره السنوي الأخير للتكيف، في حين قام جهاز المملكة المتحدة بالتدقيق في أهداف الحكومة الصفرية الصافية. وشملت النُهُج الإضافية مراجعة الجهاز الكندي لتقاريره السابقة وسجل الحكومة الفيدرالية في تغير المناخ منذ عام 1998، بينما طوّر الجهاز الأمريكي إطاراً للقدرة على التكيف مع مخاطر الكوارث وطبّقه في العديد من عمليات التدقيق. غير أنّه من المعتاد أكثر التدقيق في تنفيذ الإجراءات في قطاعات محدّدة، مثل النقل أو الزراعة أو الطاقة. على سبيل المثال، يقوم العديد من الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة باساي حالياً بتقييم الإجراءات الرامية إلى حماية الجزر من ارتفاع مستوى سطح البحر، في حين قام الجهاز الفنلندي بالتدقيق في التمويل الدولي للمناخ من منظور المانحين.

وفي الآونة الأخيرة، دقّقت بعض الأجهزة في الجوانب الاجتماعية المتعلّقة بتغير المناخ، مثل تنفيذ السياسات الداعمة للانتقال العادل، أي الاهتمام بأولئك الذين قد يعانون من الإلغاء التدريجي لاقتصاد الوقود الأحفوري. نتيجةً لذلك، باتت عمليات التدقيق المتعلّقة بتغير المناخ أكثر تنوعاً.

ولا تختلف الخلاصات العامة لعمليات تدقيق الأداء في قاعدة بيانات مجموعة عمل الإنتوساي المعنية بالرقابة البيئية كثيراً عن عمليات تدقيق الأداء في قطاعات السياسات الأخرى. وتدعو الأجهزة إلى تحسين إدارة المخاطر وتقييم الآثار، واتّباع نهج أكثر استراتيجية، وتنفيذ السياسات بفعالية، وتحسين الوعي بالتكاليف، وتحسين التنسيق بين القطاعات والمستويات الحكومية، فضلاً عن تحسين الرصد والإبلاغ. كما تشدّد الأجهزة على توفير معلومات أكثر شفافيّة عن احتياجات الاستثمار، والإنفاق المناخي، والضرائب، والإعفاءات الضريبية التي تؤثر سلباً على المناخ.

ولا يختلف الكثير من نتائج التدقيق المتعلّق بالعمل المناخي كثيراً عن عمليات تدقيق الأداء في قطاعات السياسة الأخرى. غير أنَّ بعض السِّمات المحدّدة لعمليات التدقيق المتعلّقة بالمناخ تشمل التطور السريع للقاعدة العلمية، وواقع ظهور مخاطر المناخ في العديد من القطاعات، والحاجة إلى اعتبارات طويلة الأجل وتقييمات للمخاطر، فضلاً عن صعوبة قياس بعض الجوانب، مثل التقدم المحرز في التكيف.

ستواصل مجموعة عمل الإنتوساي المعنية بالرقابة البيئية العمل على اتساق المناخ والسياسة

إلى جانب التدقيق المنسَّق في إجراءات التكيف مع تغير المناخ وماسح المناخ، تعمل مجموعة عمل الإنتوساي المعنية بالرقابة البيئية من خلال العلاقة بين المناخ والتنوع البيولوجي. ويبدو أنَّ المقايضات الرئيسية تظهر في مجال الطاقة المتجددة. فعلى سبيل المثال، توفر الطاقة الكهرومائية الطاقة النظيفة، ولكن كثيراً ما يكون لها عواقب سلبية على التنوع البيولوجي والمجتمعات المحلية. وسيقدم مشروع مجموعة العمل الذي يقوده الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة في كندا إرشادات للأجهزة بشأن كيفية مراعاة شواغل التنوع البيولوجي في عمليات التدقيق التي تجريها بشأن العمل المناخي.

وهناك محور موضوعات آخر لمجموعة العمل يتمثّل بالاقتصاد الأخضر. ويبرز موضوع المناخ بقوة، على سبيل المثال، في الإبلاغ عن الاستدامة لأنَّ عمليات الكشف المرتبطة بالمناخ هي حالياً القوة الدافعة في مجال الإبلاغ. ويعدُّ مشروع مجموعة العمل الذي يقوده جهازا تايلاند وإندونيسيا من الموضوعات الهامّة بشكل خاص بالنسبة إلى المدققين الماليين، حيث بدأت بعض الولايات القضائية في تشريع تقارير ضمان الاستدامة.

المصدر: الفريق العامل المعني بالتدقيق البيئي التابع للمنظمة الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات (الإنتوساي)

توجّه نتائج المسح الحادي عشر لمجموعة العمل عملها الإضافي، وسيبقى تغير المناخ موضوعاً مطروحاً. وستؤثّر بعض النقاشات الناشئة أيضاً على العمل في المستقبل، مثل الطابع المترابط للموضوعات. فعلى سبيل المثال، هناك نقاش متزايد بشأن ما إذا كان ينبغي معالجة التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه في آنٍ معاً بشكل أكبر. وثمّة موضوع آخر يتطور في اتجاه غير مواتٍ هو عدم اتساق السياسات بين العمل المناخي والإعانات للوقود الأحفوري. وفي حين دقّقت بعض الأجهزة في هذا المجال، فمن الضروري إجراء عمليات تدقيق إضافية وتنفيذ المزيد من المشاريع العالمية التي تترك أثرها على مجتمع الأجهزة.

ترحِّب مجموعة عمل الإنتوساي المعنية بالرقابة البيئية بشدّة بتقديم تقارير التدقيق المتعلّقة بالمناخ إلى قاعدة بيانات التدقيق. يُرجى الاتصال بالأمانة العامة للحصول على مزيد من المعلومات: intosaiwgea@vtv.fi، أو زيارة www.wgea.org.

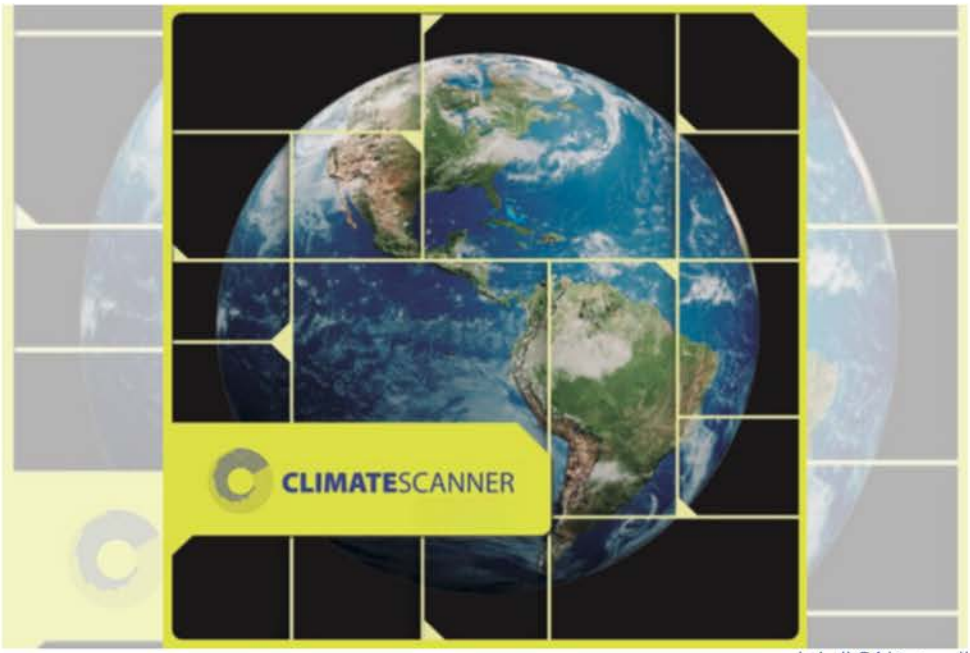

المصدر: SAI البرازيل

"ماسح المناخ" - منهجية مبتكرة للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة لرصد الإجراءات الحكومية بشأن تغير المناخ

من إعداد: بولا هيبلينغ دوترا، هوغو تشوديسون أروخو فريري، كارلوس إدواردو لوستوسا دا كوستا، داشيل فيلاسك دا كوستا، رافائيل لوبيز توريس، سينتيا زايرا ميسياس دي ليما، جواو باولو خورخي دي أوليفيرا، سينتيا ألفيم لاج، ديان رودريغيز دوس ريس

المقدمة

برز تغير المناخ كواحد من أكثر التحديات إلحاحاً وحراجةً في عصرنا، مع آثار عميقة على النظم البيئية والاقتصادات والمجتمعات على مستوى العالم. ولا تؤثِّر هذه القضية المتعدِّدة الأوجه على أنماط الأحوال الجوية فحسب، بل تشكِّل أيضاً تهديداً خطيراً على صحَّة الإنسان والأمن الغذائي والاستدامة في المدى الطويل. ومع تزايد تواتر الكوارث المرتبطة بالمناخ وشدَّتها، بات من الواضح بشكل متزايد أنَّ التصدي لتغير المناخ يتطلَّبُ عملاً قوياً وحلولاً مبتكرة على نطاق لم يسبق له مثيل.

وتؤدّي الحكومات الوطنية دوراً بارزاً في العمل المناخي من خلال تخصيص الموارد العامة، وتصميم السياسات العامة وتنفيذها، وتنسيق الجهات الفاعلة المختلفة من خلال آليات الحوكمة في السعي لتحقيق هدف مشترك ألا وهو التخفيف من انبعاثات غازات الدفيئة وتعزيز التكيُّف مع آثار تغير المناخ.

وينبغي أن تنضمَّ الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة كذلك إلى هذا الجهد. وتتحمَّل الأجهزة مسؤولية كبيرة في ضمان المساءلة والشفافيّة في جميع مجالات الحكومة، وكذلك في المبادرات المناخية. ويمكنها تقديم معلومات موثوقة ومستقلة عن استخدام الموارد العامة وأداء السياسات في مجال تغير المناخ، مما يساهم في تحسين تلك السياسات.

ويؤكّد وصف تغير المناخ بأنه "مشكلة شريرة" على ضرورة الاستجابات الدولية المنسَّقة، لأنَّ آثاره بعيدة المدى، وله وقع مهم على الميزانيات العامة، ويتطلَّب جهداً جماعياً يتجاوز الحدود الوطنية. ويؤدي تطوير الأطر الدولية، مثل اتفاق باريس (بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ) وأهداف التنمية المستدامة - مع تركيز الهدف 13 بشكل خاص على العمل المناخي - إلى توفير ركيزة أساسية للجهود الوطنية ويحفِّز الحكومات على الالتزام باستراتيجيات مناخيّة طموحة.

وتوفِّر مجالات مثل تغير المناخ، والتي تحدِّد فيها الاتفاقات الدولية بشكل كبير شكل العمل الوطني للحكومة، فرصة للتعلّم المتبادل، والتبادل والأهم من ذلك، العمل المنسَّق لتعزيز التأثير.

وفي هذا السياق، يبرز "ماسح المناخ" كأداة مبتكرة للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة لتتبُّع الإجراءات الحكومية الوطنية المتعلِّقة بتغير المناخ وتقييمها ورصدها. وتقدِّم المنهجية مرئيّات في ثلاثة مجالات محورية هي الحوكمة والسياسات العامة والمالية، وتصنِّف هذه الأبعاد إلى 19 عنصراً و62 بنداً يجري تقييمها بناءً على مستويات التنفيذ. وتعتبر المعايير المستخدمة في التقييم مشتركة وقابلة للتطبيق على جميع البلدان وتأخذ في الاعتبار خصوصيات السياسات المحلية.

المصدر: SAI البرازيل

الفرص والتحديات التي ينطوي عليها نهج "ماسح المناخ"

- الوقت: يعتمد تصميم "ماسح المناخ" على منطق تقييم سريع، وهو استعلام نوعي / كمّي مكثَّف قائم على الفريق باستخدام التثليث، وتحليل البيانات التكراري، وجمع البيانات الإضافية لتطوير فهم قائم على الأدلّة لوضع معيّن.

- التغطية الواسعة: في حين أنَّ النطاق الأوسع الذي يوفِّره "ماسح المناخ" يعطي رؤية شاملة للغاية للعمل المناخي، فإنَّه يتميَّز أيضاً عن عمليات التدقيق التقليدية من خلال عدم الخوض بعمق في قضايا محدَّدة. ومع ذلك، يبدو كطريقة جديدة لإجراء تحليل أفقي ونظامي. وتخفَّف هذه الميزة العبء على المدققين، مما يسمح لهم بتكوين فهم واسع النطاق لحوكمة المناخ دون العمليات الطويلة النموذجية لعمليات التدقيق الشاملة.

- الجدارة بالثقة: مع ذلك، يشكِّل نهج التقييم تحدياً، أي موازنة الحاجة إلى مرئيات سريعة مع حتميَّة المحافظة على دقّة التقييم وموثوقيّته. ومن أجل الحفاظ على الجودة العالية للتحليل، سيتعيَّن على المدققين الاعتماد مرات عديدة على حكمهم المهني. كما أنَّ الاستنتاج الذي خلص إليه التقييم في بعض الموضوعات ربما يؤشِّر إلى الحاجة إلى مزيد من العمل حتى يتسنّى ضمان إجراء تقييم موثوق.

- قابلية الانطباق: تتمثَّل إحدى المزايا الهامة لمنهجية "ماسح المناخ" في انطباقها على جميع الأجهزة العليا، سواء كانت كبيرة أو صغيرة. ويعني الإطار المشترك الذي توفِّره أنَّ الأجهزة الأصغر حجماً التي قد تكون لديها قدرة محدودة على التعامل مع قضايا المناخ المعقَّدة، قادرة بسهولة على اعتماد المنهجية بأقل مقدار من الموارد. وهذا يشجِّع على الشمولية في جهود المساءلة المناخية عبر سياقات وقدرات مختلفة.

- المرونة وقابلية التكيُّف: توفِّر الالتزامات المناخية الدولية - مثل تلك المحدَّدة في اتفاق باريس - معياراً موحّداً للبلدان، وتضع خطّ أساس لتوقُّعات العمل المناخي. ومع ذلك، تضمن مرونة منهجية برنامج "ماسح المناخ" إمكان تكييف التقييمات حسب الظروف الخاصَّة بكل بلد. وتكتسب قابلية التكيُّف هذه أهمية بالغة للمشاركة المجدية في السياسات المناخية الوطنية، وتوفِّر للبلدان إمكان التعلُّم من تجارب بعضها البعض.

- التوحيد العالمي: علاوةً على ذلك، يدعم برنامج "ماسح المناخ" توحيد البيانات، مما يسمح على السواء بإجراء تحليلات وطنية وإقليمية وعالمية. وحتّى مع استيعاب البيانات لظروف وطنية محدَّدة، يتيح تجميع البيانات من سياقات متنوعة مرئيات ووجهات نظر بشأن التقدُّم العام نحو تحقيق الأهداف المناخية.

- السريّة: مع ذلك، لا يزال التحدي المتمثِّل في الحفاظ على سريّة المعلومات الحسّاسة قائماً. فبعض البيانات التي يتمّ جمعها لأغراض التقييمات الوطنية قد لا تظهر في التقارير العامة ولكنَّها لا تزال تساهم في تحليلات أوسع نطاقاً. ويتعيَّن على الأجهزة دراسة هذا التوازن الدقيق لضمان الإبلاغ الشامل مع احترام اعتبارات الخصوصيّة والأمن القومي.

- التعاون الدولي: مع ذلك، يكمن أحد التحديات الحاسمة في المحافظة على زخم هذه الجهود؛ ورغم تدريب 144 جهازاً و240 مدققاً في عام 2024، يتطلّب الحشد المستمر لمجتمع الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة مشاركة مستمرة من خلال التعاون النشط مع الإنتوساي والمنظمات الإقليمية. وسيكون الدعم من الأقران وتقاسم الموارد أمراً أساسياً لتعزيز وجود مجتمع أجهزة نشط ومطَّلع مكرَّسٍ لقضايا تغير المناخ.

- التواصل: يفتح تنفيذ "ماسح المناخ" أيضاً قنوات تواصل جديدة للأجهزة، ممّا يسهِّل المشاركة مع المجتمع والأوساط الأكاديمية وأصحاب المصلحة الآخرين. ومن خلال العمل كأداة تواصل فعّالة، يمكن أن تضمن الأجهزة نقل استراتيجيات العمل المناخي بوضوح، ومساءلة صنّاع السياسات عن التزاماتهم. ويعمل توفير معلومات موثوقة وسهلة الفهم بشأن السياسات المناخية المعقَّدة والتمويل على تعزيز الشفافيّة والمساءلة في الإجراءات الحكومية، وكذلك للوصول إلى جماهير أوسع مثل أعضاء البرلمان ووسائل الإعلام ومراكز الفكر وغيرها.

- التخطيط: "ماسح المناخ" ليس مجرَّد أداة تتبُّع، بل هو أيضاً آلية لتصميم استراتيجية قوية للأجهزة في مجال تغير المناخ. كما يمكن للمعلومات التي يتمّ جمعها في التقييم أن تسهِّل إلى حد كبير تخطيط التدقيق ورصد التوصيات الصادرة عن عمليات التدقيق السابقة.

في البرازيل، أثبتت النسخة التجريبية من "ماسح المناخ" أنَّها قيّمة جداً في تحسين عملية تخطيط التدقيق لحوكمة المناخ. ومن خلال تقليل الوقت اللازم للتخطيط بشكل كبير، يمكِّن "ماسح المناخ" المدققين من التركيز على القضايا الموضوعية بدلاً من العقبات الإجرائية. ولا تعزِّز هذه الكفاءة جودة عمليات التدقيق فحسب، بل تعظِّم أيضاً استخدام الموارد ضمن الأجهزة.

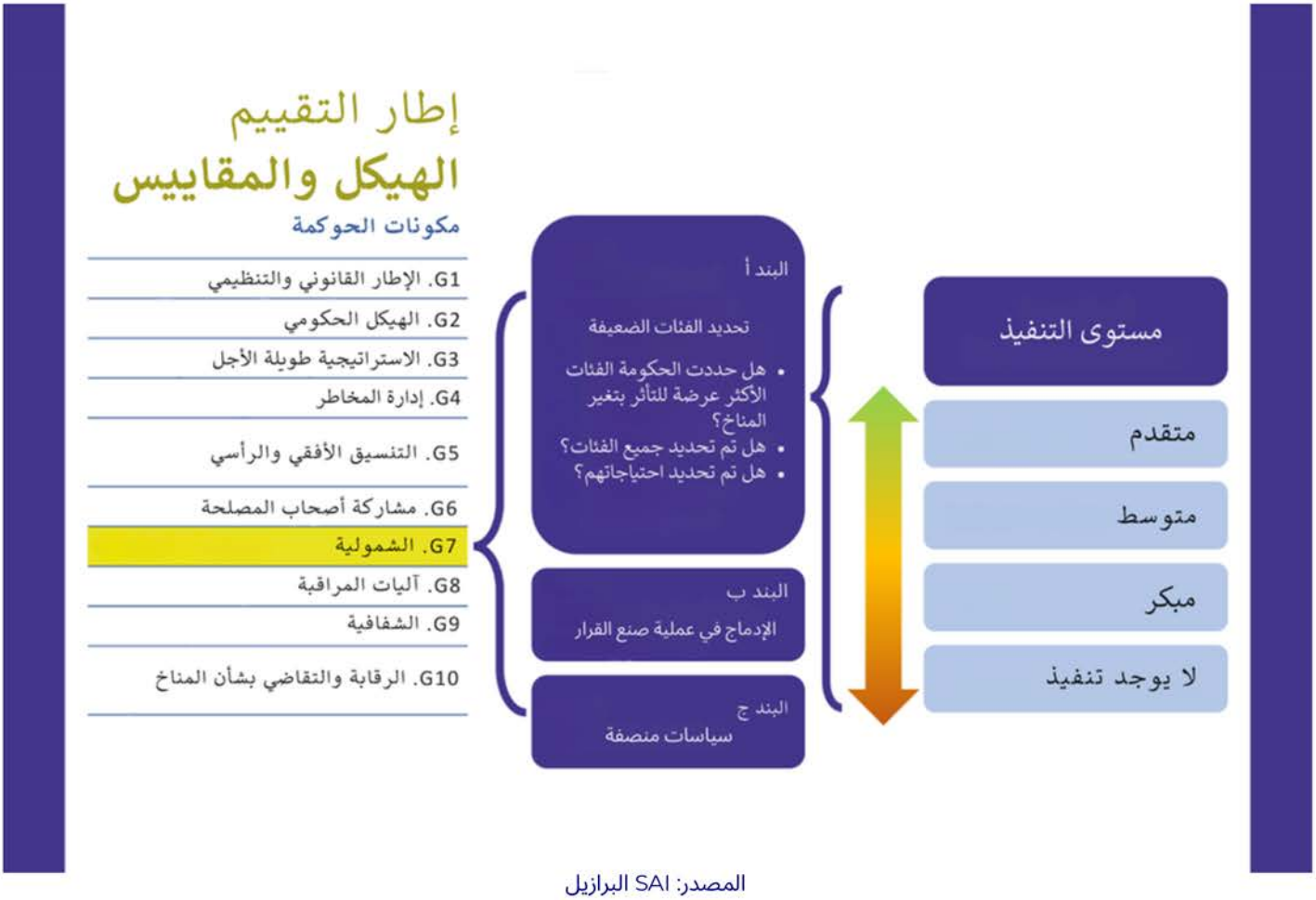

المصدر: SAI البرازيل

الدروس المستفادة حتى اليوم

كان هناك اهتمام ملحوظ داخل مجتمع الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة بقضايا تغير المناخ، كما يتَّضح من العدد الكبير للأجهزة التي شاركت في ورش العمل التدريبية. ويؤدّي ذلك إلى زيادة الوعي بأهمية الحوكمة والمساءلة الفعّالتين في المسائل البيئية. وبدأت مختلف الأجهزة في إعطاء الأولوية لعمليات التدقيق الخاصَّة بالمناخ، مما يشير إلى التزام بضمان إدارة جهات القطاع العام لمسؤولياتها البيئية بفعاليّة. ويعكس هذا الاهتمام الشديد فهماً أوسع نطاقاً بأنَّ الأجهزة تؤدّي دوراً حاسماً في تعزيز الشفافيّة والمساءلة في الاستجابات الحكومية لتحديات المناخ.

وجرى تعزيز التكامل الإقليمي من خلال سبع ورش عمل تدريبية إقليمية عُقِدَت في عام 2024، مما أدّى إلى إيجاد منصّة يمكن للبلدان من خلاله التعاون في التصدّي للتحديات المناخية المشتركة. وفتح التعاون بين الأجهزة الأبواب أمام فرص فعّالة للتعلُّم بالممارسة. ويعزِّز هذا التبادل ثقافة تعلُّم لا تقوّي القدرات الفردية لكل جهاز فحسب، بل أيضاً الفعاليّة الجماعيّة لشبكة الأجهزة في التصدّي لتغير المناخ.

ويوفِّر إدخال "ماسح المناخ" إطاراً موحّداً للأجهزة للإبلاغ عن تغير المناخ. وتتيح هذه الأداة المبتكرة اتّباع نهج موحَّدٍ لتقييم المخاطر والفرص المناخية، مما يمكِّن الأجهزة من المشاركة بفعاليّة أكبر مع أصحاب المصلحة. ومن خلال تحفيز لغة مشتركة، يبسِّط "ماسح المناخ" النقاشات المعقَّدة ويسرِّع تبادل المعلومات، مما يضمن اتّساق جهود جميع أعضاء مجتمع الأجهزة.
وأثْرَت الحوار التعاونات مع الجهات الفاعلة الرئيسية مثل الأمم المتحدة ومصارف التنمية ومراكز التفكير المعنية بالمناخ. وتوفِّر هذه الشراكات الخارجية للأجهزة مرئيات وموارد وأطر إضافية لفهم تعقيدات التحديات المرتبطة بالمناخ، مما يعزِّز في نهاية المطاف جودة عمليات التدقيق التي تقوم بها وملاءمتها.

ومع تطور الأجهزة في أدوارها المتعلِّقة بتغير المناخ، من الضروري النظر في طريقة تكييف نموذج "ماسح المناخ" مع مجالات النشاط المؤسسي الأخرى. على سبيل المثال، هل يمكن تطبيق هذا الهيكل على عمليات التدقيق الاجتماعية التي تتناول التخفيف من حدَّة الفقر أو حوكمة الصحة؟ ويمكن أن تكون الدروس المستفادة من مبادرات تغير المناخ بمثابة مخطط لحشد وتنظيم إجراءات الأجهزة في مختلف المجالات، ومعالجة القضايا الشاملة الأوسع نطاقاً التي تتطلَّب مستويات مماثلة من المساءلة والشفافيّة.

وتكشف الدروس التي استقاها مجتمع الأجهزة في مجال تغير المناخ عن مرئيات حاسمة بشأن أهمية العمل الجماعي والشراكات والأدوات المبتكرة. ولا تعني مشاركة الأجهزة في هذا المجال الحيوي مجرد الالتزام بضمان المساءلة البيئية، بل تبرز أيضاً التطور المستمر لهذه الأجهزة في الوقت الذي تتكيَّف فيه مع التحديات العالمية الناشئة. ومن خلال مواصلة التعلُّم من بعضها البعض وتحفيز التعاون، يمكن أن تعزِّز الأجهزة بشكل أكبر تأثيرها في دعم مستقبل مستدام.

المصدر: مجلة الإنتوساي

ندوة الأمم المتحدة والإنتوساي تناقش دور الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في العمل المناخي

من إعداد: توني غيليتش، سكرتير مجلة الإنتوساي، مكتب المساءلة الحكومية الأمريكي

عُقِدَت الندوة الـ26 للأمم المتحدة والإنتوساي لعام 2024 في فيينا في النمسا، في الفترة الممتدّة من 16 إلى 18 أبريل / نيسان 2024. وتوفِّر الندوات التي تعقد كل سنتين، وتشترك في تنظيمها الأمم المتحدة والإنتوساي، بناء القدرات للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة من خلال تبادل الخبرات والمعلومات المتعلِّقة بموضوعات محدَّدة في جميع المجالات ذات الصلة بتدقيق القطاع العام. وكان موضوع فعاليّة هذا العام تنفيذ هدف التنمية المستدامة 13 بشأن العمل المناخي، ودور الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة ومساهماتها وتجاربها. واجتمع نحو 200 مشارك من 80 بلداً من مجتمع الإنتوساي لمدة يومين ونصف من النقاشات القوية لمجموعة من المسائل المتعلِّقة بإتمام عمليات تدقيق تساهم في برنامج المناخ.

وافتتحت الندوة الأمينة العامة للإنتوساي مارغيت كراكر، ووكيل الأمين العام للأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية لي جونهوا، ورئيس المجلس التنفيذي للإنتوساي رئيس محكمة الحسابات الفيدرالية في البرازيل برونو دانتاس.

المصدر: مجلة الإنتوساي

وتضمَّن اليوم الأول حلقات نقاش متعدِّدة ركَّزت على الموضوع الفرعي لممارسات الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في تدقيق أثر تغير المناخ. وكانت النقاشات واسعة النطاق، وأتاحت للمشاركين العديد من وجهات النظر بشأن التدقيق في مختلف الآثار. وقدّم رئيس الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة في مدغشقر السيد دي ديو راكوتوندراميهامينا وصفاً للتجربة الأولى لجهاز أعلى للرقابة المالية والمحاسبة في تدقيق تغير المناخ، والذي شمل الآثار السلبية لندرة المياه وتآكل التربة. وأوضح الدكتور بينيتيز ألدانا من الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة في باراغواي الدور الرئيسي لمشاركة المواطنين في تدقيق المناخ والصحة العامة بشأن المسائل التي تحظى بتغطية إعلامية واسعة والمتعلِّقة بمحطّات الوقود. وناقش المدقق العام كليسيتش من الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة في كراوتيا كيف ساعد تقييم خطة التكيّف الكرواتية الحكومة الكرواتية على اتّخاذ إجراءات ملموسة. علاوةً على ذلك، ناقش المدقق العام في الصومال السيد غوتالي إنشاء وحدة لتدقيق الأداء، وسلَّط الضوء على عمليات التدقيق التجريبية للمسائل المتَّصلة بالمناخ مثل مشاريع المياه والتعافي من الأزمات. وأكَّد المدير العام للجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة في الهند السيد سينها على تعقيدات المشهد المالي للتخفيف من آثار تغير المناخ وضرورة إشراك أصحاب المصلحة. وتناولت العروض التي قدّمتها أجهزة أنغولا والصين وإندونيسيا والعراق وفرنسا والبرتغال والمملكة المتحدة مسائل رئيسية إضافية دعمت التقييم الشامل للمسائل الحرجة.

المصدر: مجلة الإنتوساي

وخلال اليوم الثاني، غطّى النقاش موضوعين فرعيين وأثار مسائل هامَّة يتعيَّن على الأجهزة مراعاتها عند إتمام عمليات التدقيق المتعلِّقة بتنفيذ هدف التنمية المستدامة 13. وتناول الموضوع الفرعي الأول لهذا اليوم الظروف التمكينيَّة لتدقيق العمل المناخي. وناقش الرئيس برونو دانتاس من الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة في البرازيل التقدّم المحرز في مبادرة "ماسح المناخ"، وأشار إلى أنَّ العمل جارٍ لتوفير المزيد من التدريب لتعزيز قدرة المدققين على التدقيق في الإجراءات المناخية والتقييمات الوطنية. وستُعرض نتائج هذه الجهود الرئيسية وسواها في مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ لعام 2024 في نوفمبر / تشرين الثاني 2024 في باكو في أذربيجان. ووصف الرئيس دويسنبرغ التقدّم المحرز في تحقيق مستهدفات المناخ وعمليات التدقيق في الحوافز الضريبية للسيارات الكهربائية وتخزين الكربون تحت بحر الشمال بهدف الحدّ من انبعاثات غازات الدفيئة. واستكملت مبادرة الإنتوساي للتنمية والجهازان المصري والألماني النقاشات بإبداء العديد من الملاحظات البارزة.

المصدر: مجلة الإنتوساي

وأُجري النقاش الذي أثبت جدواه لجميع المشاركين في حلقة خاصة بشأن تدقيق العمل المناخي الوطني في الدول الجزرية الصغيرة النامية. وسلَّطت المدققة العامة باميلا مونرو من الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة في جامايكا الضوء على أعمال التدقيق الجارية التي تقيّم مدى سير الحكومة على المسار الصحيح في خطط وإجراءات التكيّف مع تغير المناخ، مشيرةً إلى الحاجة إلى مزيد من البيانات والموارد لدعم العمل الإضافي. وتطرّق المدقق العام نيازي إلى الخبرات في مجال تدقيق المناخ، وشدَّد على تحديات تدقيق الآثار المناخية في الدول الجزرية الصغيرة النامية، من منظور أدنى بلد في العالم. ووصف الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة في سانت كيتس ونيفيس الذي لم تردعه الطبيعة الشاقّة لعملية التدقيق المتعلِّقة بالمناخ رغم محدوديّة عدد موظفيه وخبرته في هذا المجال، كيف تغطّي إحدى أولى عملياته في تدقيق الأداء مسائل المناخ وتحظى بدعم مبادرة الإنتوساي للتنمية. ووصف جهاز سانت لوسيا التقدّم المحرز في تحقيق هدف التنمية المستدامة 13 والتعاون الرئيسي مع البنك الدولي. وأبدت مبادرة الإنتوساي للتنمية وجهات نظر إضافية بشأن بناء القدرات والنقاط ذات الصلة في ما يتعلّق بالعمل المناخي.

المصدر: مجلة الإنتوساي

وتناول الموضوع الفرعي الثالث آثار عمليات تدقيق تغير المناخ. وقدّم المدقق العام يالطا من الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة في بيرو مرئيات بشأن كيفية معالجة جهازه للمسائل المتعلّقة بإزالة الغابات من خلال عمليات تدقيق الامتثال وتوقُّع العمل المستقبلي في موضوعات العمل المناخي الأخرى. وحذّر المدقق العام ماسيجاوسكاس من مخاطر "الغسيل الأخضر"، وهي إجراءات تشير ظاهريّاً إلى تحقيق أهداف العمل المناخي بدلاً من العمل الحقيقي والاستدامة. كما قدّم ملاحظات رئيسية كل من أجهزة كندا وبلغاريا وديوان مراجعي حسابات الاتحاد الأوروبي، ومجموعة عمل الإنتوساي المعنية بالبيئة / الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة في فنلندا.

واستُهِّل اليوم الأخير من الندوة بملخص للنقاش الدقيق الذي أُجري في اليومين السابقين. واعتمد المشاركون خلاصات وتوصيات بشأن تنفيذ هدف التنمية المستدامة 13 ودور الأجهزة ومساهمتها وخبراتها، مما يعزِّز العمل المناخي. وشجَّعت المتحدِّثة الأخيرة الدكتورة آسا بيرسون، مديرة بحوث ونائبة مدير معهد ستوكهولم للبيئة وأستاذة مساعدة في جامعة لينكوبنغ، المشاركين على إشراك الأوساط الأكاديمية العلمية والاستفادة من الأدوات التي يستخدمونها لتعزيز عمليات التدقيق المتعلّقة بالمناخ. وفي الختام، أقرّت الدكتورة كراكر والسيد لوبلان من إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالتحديات الفريدة والمشتركة التي تواجهها أجهزة الرقابة العليا من جميع الأحجام والخبرات، وبالحاجة إلى أساليب وأدوات وخبرات جديدة لتحقيق هدف التنمية المستدامة 13.

شاهد ألبوم الصور الكامل من الحدث هنا.: https://buff.ly/44prm8y .

مقال رئيسي –
مبادرات الإنتوساي العالمية بشأن المناخ

المصدر: مبادرة الإنتوساي للتنمية

تعاون عالمي لمساءلة الحكومات في إجراءات التكيف مع تغير المناخ

المؤلف: مبادرة الإنتوساي للتنمية

يترك تغير المناخ تأثيراً حالياً ومستقبلياً على كل شخص من سكّان كوكب الأرض. وتسبِّب الظواهر المناخية المتطرِّفة، مثل الفيضانات أو الرياح الشديدة أو الجفاف أو درجات الحرارة الباردة، اضطرابات في الممارسات الزراعية وسلسلة التوريد العالمية والأمن. وهذا ليس سوى ما يظهر على السَّطح.

ونشر المنتدى الاقتصادي العالمي تقريراً في أوائل عام 2024 سلَّط فيه الضوء على "الحاجة المِلحَّة والضرورة لاتّخاذ إجراءات جذريَّة من جانب الحكومات والشركات لمكافحة تغير المناخ بفعاليَّة والوفاء بالالتزامات". ويحثُّ تقرير الإجراء الجريء لسد فجوة العمل المناخي: نداء من أجل التغيير المنهجي من جانب الحكومات والشركات الحكومات على تقديم حلول وسياسات عمليّة تمكِّن الجهات الفاعلة من القطاع الخاص من إحداث تأثير ذي مغزى وتقديم حلول خضراء في منطقة نفوذها.

وتؤدّي الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة دوراً رئيسياً في مساءلة الحكومات عن الحلول المقترحة وتدابير التكيُّف. ويعتبر عملها أساسياً في المساهمة في المساءلة والشفافيّة والفعاليّة والشموليّة في العمل المناخي، ويترك تالياً تأثيراً إيجابياً على الأشخاص والكوكب.

وتعمل مبادرة الإنتوساي للتنمية إلى جانب مجموعة عمل الإنتوساي المعنية بالرقابة البيئية على تسهيل قيام تعاونية عالمية لإجراءات التكيّف مع تغير المناخ. وتدعم مبادرة التدقيق هذه 48 جهازاً أعلى للرقابة المالية والمحاسبة عبر مناطق الإنتوساي في توفير استجابة ذات صلة لإجراءات التكيّف مع تغير المناخ. ولا يهدف دعم مبادرة الإنتوساي للتنمية ومجموعة عمل الإنتوساي المعنية بالرقابة البيئية إلى تيسير عمليات التدقيق ذات الجودة العالية وفقاً لمعايير تدقيق الأداء حصراً، بل يشجّع أيضاً الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة على دمج اعتبارات تأثير التدقيق في جميع مراحل عملية التدقيق. كما يشجّع نموذج التدقيق الأجهزة على العمل مع أصحاب المصلحة الرئيسيين طوال عملية التدقيق لتسهيل تأثير التدقيق وإثبات القيمة.

ويقول المدير العام لمبادرة الإنتوساي للتنمية آينار غوريسن إنَّ "تغير المناخ هو القضية الأكثر إلحاحاً في هذا القرن. وتتمثَّل رؤيتنا في تقوية القدرة على تدقيق الأداء للأجهزة بشأن جهود تغير المناخ بحيث تؤدّي النتائج المحسَّنة إلى تأثير إيجابي على المجتمع والمستقبل".

ويدعم الإقرار بتنوُّع إجراءات التكيّف عبر البلدان الأجهزة في أربعة مجالات موضوعات رئيسية هي الحدّ من مخاطر الكوارث، وإدارة الموارد المائية، وارتفاع مستوى سطح البحر وتآكل السواحل، وتنفيذ خطط أو إجراءات تكيّف مع تغير المناخ (هدف التنمية المستدامة 13). ويمثِّل كل مجال من مجالات الموضوعات هذه فرصاً شاملة لإجراء دراسة أعمق. واختار كلٌّ من الأجهزة المشاركة مجالاً واحداً أو أكثر ووقَّع على بيان التزام بعمليات التدقيق. وتوفِّر مبادرة الإنتوساي للتنمية ومجموعة عمل الإنتوساي المعنية بالتدقيق البيئي دعماً مختلطاً من خلال منصَّة دعم متكاملة للتعليم والتدقيق يتمُّ استضافتها على نظام إدارة التعلُّم لمبادرة الإنتوساي للتنمية.

وإلى جانب وحدات التعليم عبر الإنترنت، تتمتَّع الأجهزة بإمكان الوصول إلى فرص التعلُّم الاجتماعي، حيث تتفاعل فرقاء الأجهزة مع مختلف أصحاب المصلحة. كما يمكن أن تصل الأجهزة إلى ملاحظات الخبراء في مراحل مختلفة من عملية التدقيق، ومساحات العمل المشتركة عبر الإنترنت أثناء التدقيق، والمشاركة الهادفة لدعم كتابة التقارير بشكل فعّال.

المصدر: مبادرة الإنتوساي للتنمية

وتُتاح تعاونية عالمية لإجراءات التكيّف مع تغير المناخ باللغتين الإنكليزية والأسبانية، مع 237 مشاركاً من 48 جهازاً، وبدعم من فرقاء المرشدين المعنيين للّغتين. وبدأ المشاركون باللغة الإنكليزية التعلُّم عبر الإنترنت في منتصف عام 2023 من خلال ندوات شبكيّة قائمة على الموضوعات يسهِّلها خبراء متخصِّصون من الأجهزة ومجموعة عمل الإنتوساي المعنية بالتدقيق البيئي. ومن أبرز جوانب الدعم الذي تقدِّمه التعاونية هو التبادل والإرشاد بين الأقران من جانب خبراء المجموعة اللذين يفيدان الأجهزة في مختلف مراحل التعلُّم.

وفي أغسطس / آب 2024، نظَّمت مبادرة الإنتوساي للتنمية ندوة شبكيّة بشأن تعزيز الابتكار في الإبلاغ عن الإجراءات الحكومية المتعلِّقة بالتكيّف مع تغير المناخ. وشارك السيد أورفيل غراي من الشبكة العالمية لخطة التكيّف الوطنية أفكاره بشأن طريقة قيام الأجهزة وفرقاء الخطة بضمان تقديم تقارير فعّالة وخاضعة للمساءلة وشاملة عن إجراءات التكيّف مع تغير المناخ. ويعتبر الرصد والتقييم والتعلُّم أمراً بالغ الأهمية إلى جانب التخطيط والتنفيذ، ومن الأهمية بمكان دمج أنشطة الرصد والتقييم والتعلُّم في مراحل مختلفة من العملية.

وبما أنَّ تغير المناخ يؤثِّر بشكل خاص على الدول الجزرية الصغيرة النامية، تركِّز مبادرة تعاونية عالمية لإجراءات التكيّف مع تغير المناخ بشكل خاص على الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في هذه الدول وتضم ١١ مشاركاً من هذه البلدان.

وتقول مديرة التدقيق في المكتب الوطني للتدقيق في سانت كيتس السيدة كارلا بايك إنَّه "عند مشاهدتي الدورة التاسعة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك، أُدرِك حقيقة أنَّ معظم قادة العالم، إن لم يكن جلّهم، تحدّثوا عن بعض جوانب تغير المناخ. فهذا في رأس أولويات الجميع. ولم يتم تدقيق التعاونية في الوقت المناسب فحسب، بل كان مفيداً للغاية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة الصغيرة مثل جهاز سانت كيتس ونيفيس. وقد جهّزتنا المواد التدريبية تجهيزاً كافياً للتدقيق في مجال كان سيشكِّل تحدّياً لنا لولا ذلك. وأتاح لنا ذلك فهماً شاملاً لقضايا تغير المناخ وسمح لنا بتقييم مدى كفاءة وفعاليّة عمل حكومتنا لمعالجة قضايا تغير المناخ. ونحن قدَّرنا المساعدة والملاحظات من موجّهينا منذ بداية العملية. ومن خلال إصدار تقرير عالي الجودة، نهدف إلى محاسبة حكومتنا على الالتزامات الدولية التي قُطِعَت لمواجهة هذا التحدي العالمي الكبير".

ويقول مدقق الرقابة الخارجية الفيدرالي في محكمة الحسابات الفيدرالية في البرازيل رودريغو باولو رودريغز دا سيلفا: "رفعت مشاركة مبادرة الإنتوساي للتنمية حقاً مستوى عملنا، مما يضمن تلبيتنا أعلى مستويات الاحترافية والمساءلة. إلى ذلك، كان التدريب والتوجيه المقدّمين من خلال التعاونية العالمية لإجراءات التكيّف مع تغير المناخ أساسياً في تقدّمنا. وعزَّز الإرشاد والموارد بشكل كبير تطوير فريقنا، سواء من حيث المعرفة وكذلك الجودة الشاملة للتقرير. وستساهم المهارات التي اكتسبناها خلال هذه العملية من دون أدنى شك في عمليات التدقيق المستقبلية وفي التحسين المستمر لدينا كهيئة تدقيق".
وتتوقع مبادرة الإنتوساي للتنمية ومجموعة عمل الإنتوساي المعنية بالتدقيق البيئي أن تشكِّل نتائج عمليات التدقيق التي تجريها التعاونية فرصة رائعة للتفكير في الدروس المستفادة في عام 2025، والتعاون في إصدار منشور عالمي بشأن النتائج والمرئيات والمخرجات الرئيسية من هذا التدقيق التعاوني العالمي.

والتعاونية مجرَّد مقدمة لمشاركة مبادرة الإنتوساي للتنمية في العمل المناخي. وفي السنة المقبلة، ستضع هذه الأخيرة عملها في مجال الإبلاغ عن الاستدامة وتأمينها تحت مظلة العمل المناخي. وستنظر في مجالات جديدة من أولويات الأجهزة في تدقيق العمل المناخي، وسيحدِّد مسح مجموعة العمل والنتائج المقبلة من "ماسح المناخ" الأساس للمستقبل.

المصدر: مبادرة الإنتوساي الإنمائية، الفريق العامل المعني بمراجعة الحسابات البيئية التابع للمنظمة الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات

المصدر: فريق عمل EUROSAI المعني بالتدقيق البيئي (EWGEA)

مجموعة عمل الأوروساي المعنية بالرقابة البيئية تشرك المدققين في أنشطة رئيسية طوال عام 2024

من إعداد: إيونا زوبرزيكا - واسيل، مكتب تدقيق الدولة في بولندا

الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة في بولندا يمدِّد فترة رئاسته لمجموعة عمل الأوروساي المعنية بالرقابة البيئية

احتفلت مجموعة عمل الأوروساي المعنية بالرقابة البيئية بالذكرى السنوية الـ25 لتأسيسه خلال دورته الربيعية بين 15 و17 مايو / أيار 2024 التي استضافها المكتب الوطني للتدقيق في مالطا. وتلقى رئيس المجموعة العديد من عبارات التقدير في هذه المناسبة من رئيسيها السابقين، أي المدقق العام للحسابات في النرويج والمدقق العام في إستونيا. وفي يونيو / تموز 2024، بعد الحصول على الضوء الأخضر من أعضاء المجموعة ولجنتها التوجيهية، تقدَّم مكتب تدقيق الدولة في بولندا بطلب تمديد لولاية ثانية، وعرض التقرير المرحلي الحالي وخطة العمل الاستراتيجية للسنوات الثلاث المقبلة. ونظر المجلس التنفيذي للأوروساي ومؤتمرها في جهود جهاز بولندا الرامية إلى دعم التعاون المهني وتسهيل تبادل المعرفة والخبرة في المجموعة وقرَّرا تجديد ولاية الجهاز المذكور لفترة ثانية على رأس المجموعة. وتشعر الأمانة بالفخر وتعرب عن امتنانها لأعضاء المجموعة على ثقتهم وتعد ببذل قصارى جهدها لتكون على مستوى توقعاتهم.

Alan Saliba

اجتماع الربيع للفريق العامل المعني بالتدقيق البيئي التابع للمعهد الأوروبي للمعايير الأوروبية للتدقيق البيئي (EWGEA) - مالطا. (المصدر: EWGEA)

مجموعة عمل الأوروساي المعنية بالرقابة البيئية تشرك مكاتب التدقيق الأوروبية وأصحاب المصلحة في تبادل المعرفة خلال اجتماع ربيع 2024

ركّز اجتماع الربيع لمجموعة عمل الأوروساي المعنية بالرقابة البيئية في مالطا على موضوع منظور المدققين لأمن الطاقة وتمَّت مناقشته على نطاق واسع في جلسات العصف الذهني وورش العمل. وحضر الاجتماع، الذي نُظِّمَ بصورة هجينة، ممثلون عن المديرية العامة للعمل المناخي والتكيُّف والمرونة والاتصالات وعلاقات المجتمع المدني التابعة للمفوضية الأوروبية، والمعهد الأوروبي للابتكار والتكنولوجيا - مجتمع الابتكار المعرفي للمناخ، وجامعة مالطا، ومسؤول مجموعة عمل الإنتوساي المعنية بالرقابة البيئية، بالإضافة إلى 82 مدققاً من 31 جهاز عضو في مجموعة عمل الأوروساي المعنية بالرقابة البيئية، شارك 46 من بينهم بصورة حضورية في الاجتماع في فلوريانا. وخلال الدورة الربيعية للمجموعة، تمَّ عرض نتائج أحدث عمليات التدقيق بشأن أمن الطاقة وإمدادتها ومناقشتها، بما في ذلك:

- تأمين شبكة موثوقة لتوزيع الكهرباء في مالطا،
- أمن إمدادات الكهرباء في إستونيا،
- عمليات تدقيق ديوان مراجعي حسابات الاتحاد الأوروبي، على وجه التحديد، في مجال أمن الطاقة في سياق التطورات الرئيسية في سياسة الاتحاد الأوروبي وبشأن أمن إمدادات الغاز مع التركيز على تقييم المخاطر الرئيسية،
- عمليات تدقيق الطاقة في ضوء خطة التعافي والقدرة على التكيّف الإيطالية،
- أمن إمدادات موارد الطاقة في بولندا،
- الأمن السيبراني في قطاع إمدادات الطاقة والهجمات السيبرانية المتصاعدة في النرويج وتأمين الوصول إلى الشبكة والطلب المتزايد على الوصول إلى الشبكة في النرويج،
- التدقيق في سياسات أمن الطاقة لحكومة المملكة المتحدة،
- ولمحة عامة عن عمليات التدقيق في أمن الطاقة في هولندا.

بالإضافة إلى ذلك، قدم الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة في أوكرانيا تقريراً بشأن ضمان أمن الطاقة - أنشطة هيئات الدولة في تحديد الأضرار والخسائر الناجمة عن العدوان الروسي على أوكرانيا.

وتولّى ممثّلو ديوان مراجعي حسابات الاتحاد الأوروبي، والأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في بولندا وهولندا ومالطا إدارة ورش عمل بشأن تقييمات المخاطر لعمليات التدقيق في مجال إمدادات أمن الطاقة، وأمن البنية التحتية للطاقة، وتحديات التدقيق في أمن الطاقة من خلال تدابير الطاقة المتجددة وكفاءة استخدام الطاقة. وتمَّت أيضاً صياغة أسئلة محتملة تتعلق بالتدقيق خلال ورش العمل. ونوقِشَ أيضاً المنظور المتعلِّق باستخدام معايير العدالة المناخية في عمليات تدقيق الطاقة خلال ورشة عمل عبر الإنترنت أدارها مدققون من هولندا.

بالإضافة إلى ذلك، قدم الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة في أوكرانيا تقريراً بشأن ضمان أمن الطاقة - أنشطة هيئات الدولة في تحديد الأضرار والخسائر الناجمة عن العدوان الروسي على أوكرانيا.

وتولّى ممثّلو ديوان مراجعي حسابات الاتحاد الأوروبي، والأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في بولندا وهولندا ومالطا إدارة ورش عمل بشأن تقييمات المخاطر لعمليات التدقيق في مجال إمدادات أمن الطاقة، وأمن البنية التحتية للطاقة، وتحديات التدقيق في أمن الطاقة من خلال تدابير الطاقة المتجددة وكفاءة استخدام الطاقة. وتمَّت أيضاً صياغة أسئلة محتملة تتعلق بالتدقيق خلال ورش العمل. ونوقِشَ أيضاً المنظور المتعلِّق باستخدام معايير العدالة المناخية في عمليات تدقيق الطاقة خلال ورشة عمل عبر الإنترنت أدارها مدققون من هولندا.

الاجتماع السنوي لمجموعة عمل الأوروساي المعنية بالرقابة البيئية يناقش الظواهر الجوية المتطرّفة والجاهزية لها

في 3-4 أكتوبر/ تشرين الأول، عقدت المجموعة اجتماعها السنوي في باكو، بصورة هجينة أيضاً، بضيافة غرفة المحاسبة في أذربيجان. وركّز الاجتماع على الظواهر الجوية المتطرّفة واستراتيجيات الجاهزية، وحضره 81 مدققاً يمثلون 36 جهازاً أعلى للرقابة المالية والمحاسبة عضو في المجموعة، بما في ذلك 44 مدققاً في باكو. وقدّم العروض ممثّلو المفوضية الأوروبية، ووكالة الفضاء الأوروبية، والمعهد البولندي للأرصاد الجوية وإدارة المياه، فضلاً عن ممثلين للأجهزة.

وافتُتِحَ الاجتماع السنوي للمجموعة في باكو بعرض قدَّمه ممثل عن مركز البحوث المشترك التابع للمفوضية الأوروبية بشأن إمكانات برنامج كوبرنيكوس للرصد بالسواتل لدعم الجاهزية للظواهر الجوية المتطرّفة، بما في ذلك التنبؤ، وتقييم مخاطر حدوثها وشدّتها، وإدارة المخاطر وتحليل إزالة آثار الظواهر والكوارث الجوية المتطرّفة.

وشهد اليوم الثاني من الاجتماع أربع ورش عمل أدارها ممثلو ديوان مراجعي حسابات الاتحاد الأوروبي، والجهازان الأعليان للرقابة المالية والمحاسبة التشيكي والبلجيكي. وتمثّلت النتائج الرئيسية لورش العمل في أن يتمَّ في المناطق المعرَّضة بشكل خاص للكوارث الطبيعية على أهمية التنبّؤ بدقَّة بالظواهر المتطرّفة المقبلة، مثل الفيضانات الغزيرة والأعاصير والجفاف والمخاطر المتزايدة للحرائق. أما الشرط اللازم للتقليل إلى أدنى حد من الأضرار الناجمة عن الكوارث فهو التنبؤ الدقيق وفي الوقت المناسب، والذي بدونه لن يتسنّى إرسال تحذيرات ودعوات للإجلاء من المناطق المعرَّضة للخطر. ومن أجل التمكُّن من مواجهة التحديات التي فرضها حجم الظواهر الجوية المتطرّفة في السنوات الأخيرة ومنع الأضرار التي تلحق بالناس والبيئة، يعتبر التقدم في تكنولوجيا التنبؤ الجوي أمراً بالغ الأهمية.

لمزيد من المعلومات والروابط إلى عروض باوربوينت المقدمة في اجتماعات مجموعة عمل الأوروساي المعنية بالرقابة البيئية هذه السنة، يُرجى زيارة www.eursaiwgea.org أو الاتصال بـeurosaiwgea@nik.gov.pl..

الاجتماع السنوي لفريق عمل الإنتوساي المعني بالتدقيق البيئي (EWGEA) - باكو. (المصدر: EWGEA)

المصدر: Adobe Stock Images, doidam10

هل استراتيجية المناخ قوية بما فيه الكفاية؟ قوة الإنفاق الذكي

من إعداد: السيد كيث دي يونغ، ماجستير في إدارة الأعمال وماجستير في القانون، شركة 4SAI

المقدمة

هل تساءلت يوماً ما الذي يحدث عندما لا تنفق الأموال العامة التي تهدف إلى التخفيف من آثار تغير المناخ بحكمة؟ أو كيف يمكن للامتثال القانوني في استخدام هذه الأموال أن يحدِّد جهودنا لبناء مجتمعات مرنة أو كسرها؟ بصفتنا مدققين، نجد أنفسنا غالباً على مفترق طرق هذين السؤالين الحاسمين. ففي عالم يحدِّده تغير المناخ أكثر فأكثر، يكتسب دور الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة أهمية أكثر من أي وقت مضى. فنحن مؤتمنون ليس حصراً على المساءلة وإنما أيضاً على ضمان أنَّ يكون كل دولار وكل قرار مهمّاً لبلوغ مستقبل مستدام.

المخاطر الكبيرة لتدقيق تغير المناخ

لنتخيل ما يلي: يجري تخصيص الأموال العامة لبرنامج يُعنى بالقدرة على التكيّف مع تغير المناخ، ولكن بسبب الافتقار إلى الرقابة القانونية والإنفاق غير الفعّال، يفشل البرنامج في تحقيق غرضه. ما العواقب؟ تبقى المجتمعات الضعيفة عرضة للمخاطر، وتُهدَر أموال المكلّفين، وتتآكل الثقة في المؤسسات العامة.

هل ثمّة طريقة لمنع هذا السيناريو؟ طبعاً! تكمن الإجابة في ممارسات التدقيق القوية والقادرة على التكيّف التي تؤكّد على الامتثال القانوني والكفاءة. لكن كيف نحقّق ذلك؟

خارطة طريق عملية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة

المصدر: 4SAI

دعونا نستكشف منهجية عملية يمكن أن تعتمدها الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة لضمان استخدام الأموال العامة المتعلِّقة بتغير المناخ بفعاليّة وفي امتثال كامل للأطر القانونية:. فهم المشهد القانوني1. فهم المشهد القانوني

1. فهم المشهد القانوني

ابدأ بتحديد الأطر القانونية ذات الصلة التي تحكم برامج تغير المناخ. ولا يقتصر ذلك على القوانين الوطنية فحسب، بل يشمل أيضاً الاتفاقات والأنظمة الدولية. اسأل نفسك: هل القوانين واضحة ومتماشية مع أهداف البرنامج؟ هل توفِّر أساساً متيناً للمساءلة؟

2. تقييم المخاطر

قم بإجراء تقييم شامل للمخاطر يركِّز على نقاط الضعف القانونية والمالية. فهذه الخطوة حاسمة. ما المخاطر المحتملة لعدم الامتثال؟ كيف يمكن أن يفاقم الإنفاق غير الفعّال آثار تغير المناخ؟ يسمح لنا تحديد هذه المخاطر في وقت مبكر بتوجيه جهودنا في مجال التدقيق إلى حيث تشتدُّ الحاجة إليها.

3. تخطيط التدقيق من منظار المناخ

قم بدمج اعتبارات تغير المناخ في تخطيط التدقيق. ويعني هذا تجاوز عمليات التدقيق التقليدية. فكِّر في أسئلة مثل: كيف يعالج البرنامج المخاطر المناخية المحدَّدة المصمَّمة للتخفيف منها؟ هل من أدلَّة على إنفاق الأموال بطرق تعزِّز القدرة على التكيّف؟

4. إشراك أصحاب المصلحة

التعاون هو المفتاح. اعمل مع أصحاب المصلحة مثل الوكالات الحكومية والمنظمات غير الحكومية وقادة المجتمع لجمع المرئيات وبناء صورة كاملة عن فعاليّة البرنامج. فكِّر في الأمر: كيف يمكن أن تعزِّز هذه المنظورات نتائج التدقيق وتوصياته؟ ما الذي يمكننا تعلّمه ممّن هم على الأرض؟

5. التركيز على النتائج وليس فقط المخرجات

حوِّل تركيزك على التدقيق من مجرد تتبُّع ما إذا كان قد جرى إنفاق الأموال (المخرجات) إلى تقييم ما إذا كان الإنفاق قد أدى إلى النتائج المرجوة. اسأل: هل حقَّق الإنفاق التأثير المقصود من حيث القدرة على التكيّف مع تغير المناخ؟ كيف يمكن قياس ذلك؟ يضمن هذا النهج أنَّنا لا نقوم بالتدقيق من أجل الامتثال فحسب، وإنما أيضاً من أجل الفعاليّة.

6. الإبلاغ والتوصية

يجب أن يكون تقرير التدقيق الذي تعدّه أكثر من مجرد تحقّق من الامتثال - يجب أن يقدم توصيات قابلة للتنفيذ. فكِّر في الطريقة التي يمكن أن تؤدي بها نتائجك إلى تحسينات. ما أفضل الممارسات التي يمكن مشاطرتها؟ كيف يمكن تطبيق الدروس المستفادة على البرامج المستقبلية؟ تذكَّر أنَّ هدفنا هو تشجيع التحسين المستمر.

7. المتابعة والرصد

يجب ألا تنتهي عمليات التدقيق بتقرير (!). نفّذ آلية متابعة لضمان تنفيذ التوصيات. اسأل نفسك: هل تُجرى تغييرات؟ هل من دليل تحسين؟ يضمن الرصد المستمر أن يكون لعملنا تأثير دائم.

وسأكون مقصّراً إذا لم أذكر مبادرة "ماسح المناخ"، وهي جهد رائد يوفِّر للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة أداة لتقييم ومقارنة الحوكمة والأداء المتّصلين بالمناخ في بلدان مختلفة. ويعرض "ماسح المناخ" المجالات التي تحتاج إلى تحسين ويقدّم مرئيات قيّمة جداً بشأن كيفية إدارة الأموال العامة في مكافحة تغير المناخ. ويعني دمج هذه المبادرة في عمليات التدقيق لدينا أنَّنا نوجد احتمالاً لتتبُّع التقدّم وزيادة المساءلة، وفي نهاية المطاف دفع إجراءات مناخية أكثر فعاليّة على مستوى العالم.

الخلاصة

بصفتنا مدققين، نتصدَّر مسيرة الحرص على إنفاق الأموال العامة المخصّصة لمكافحة تغير المناخ بحكمة وبصورة قانونية. فالمخاطر عالية إلى حد كبير - يمكن أن تحدّد عمليات التدقيق فعاليّة جهود القدرة على التكيّف مع تغير المناخ في جميع أنحاء العالم. وأعتقد بأنّه باتّباع خارطة الطريق هذه (أو خارطة الطريق المماثلة خاصّتك)، يمكننا أن نعزّز إلى حد بعيد دورنا كوكلاء للثقة العامة، وأن نضمن استخدام كل دولار (أو أي عملة أخرى في هذا الشأن) لبناء مستقبل أكثر استدامة وقدرة على التكيّف.

لذلك، في المرة المقبلة التي تشرع فيها في التدقيق في برنامج لتغير المناخ، اسأل نفسك: هل نفعل كل ما في وسعنا لحماية الامتثال القانوني والإنفاق الفعّال؟ يمكن أن تحدث الإجابات كلَّ الفرق.

عن الكاتب: السيد كيث دي يونغ (ماجستير في إدارة الأعمال وماجستير في القانون)، هو مدقق أداء عام معتمد ومدير إداري في شركة 4SAI، وهي شركة استشارية تُعنى بتوفير الخبرات للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة دولياً، ومساعدتها على تعزيز قدراتها في مجال الرقابة والحوكمة وتلبية المعايير العالمية للمساءلة والشفافيّة.

المصدر: ديوان المحاسبة الكويتي

التدقيق في تغير المناخ: التأثير والمخاطر والقدرة على التكيّف

من إعداد: دلال الوهيب، مدققة، ديوان المحاسبة في دولة الكويت

المقدمة

يلوح تهديد تغير المناخ في الأفق في عالم اليوم الذي يتَّسِم بالتغير العالمي السريع، مما يؤدي إلى تبدُّل الأطر الاجتماعية والاقتصادية والبيئية بشكل لم يسبق له مثيل. ومع اتّضاح آثار هذه الكارثة العالمية بشكل أكبر، من الأهمية بمكان أن تعترف المجتمعات والمؤسسات بالمخاطر التي تنطوي عليها وأن تقيّمها وتديرها بالكامل. ويستخدم هذا البحث الشامل دراسات حالة وسيناريوهات في العالم الحقيقي لتوفير معرفة أكبر بهذا الموضوع المهم حيث يجري التطرّق إلى الدور الرئيسي الذي يؤدّيه التدقيق في تقييم تأثير الهيئات ومخاطرها وقدرتها على التكيّف في مواجهة تغير المناخ.

الآثار المتفاقمة للاحترار العالمي:

يتمُّ استشعار آثار تغير المناخ في جميع أنحاء العالم، إذ كان لزيادة تواتر الظواهر المناخية المتطرّفة وشدّتها، وتغيُّر أنماط هطول الأمطار، وظواهر ارتفاع درجات الحرارة العالمية تأثير كبير على مجموعة متنوعة من القطاعات، بما فيها البنية التحتية والزراعة والصحة العامة. وتعتبر هذه التغيُّرات ظواهر حقيقية ومرئية تبدِّل حياة الناس واقتصاداتهم ومجتمعاتهم حول العالم. وهذه أكثر من مجرد مفاهيم نظرية.

ومن الأمثلة المدمّرة على ذلك موجة الحر في عام 2021، والتي اجتاحت شمال غرب المحيط الهادئ في أمريكا الشمالية، وكسرت درجاتها الأرقام القياسيّة وقتلت مئات الأشخاص نتيجة الأمراض المرتبطة بالحرارة. وبالمثل، أطاحت الفيضانات المدمّرة التي اجتاحت باكستان في عام 2022 بالمنازل والبنية التحتية والمحاصيل، وأثّرت على أكثر من 33 مليون نسمة، وكانت بمثابة تذكير صارخ بالدمار الذي يمكن أن تسبّبه الكوارث المرتبطة بالمناخ.

تقييم مخاطر تغير المناخ: مشروع أساسي:

تدقيق الفحص أمر بالغ الأهمية لتقييم مخاطر تغير المناخ وإدارتها. ويمكن أن تضمن الجهات استدامتها وازدهارها في المدى الطويل من خلال تحديد مواطن ضعفها، وتقييم الأثر المحتمل للظواهر المتّصلة بالمناخ، ووضع تدابير لتعزيز قدرتها على التكيّف من خلال عمليات تدقيق شاملة مع تقييمات للمخاطر.

ومن الأمثلة الجديرة بالذّكر على التدقيق الفعّال في تغير المناخ مدينة فانكوفر في كندا. ففي عام 2019، أجرت المدينة تدقيقاً شاملاً لمخاطر تغير المناخ والقدرة على التكيّف، فبحثت في كيفية تأثّر البنية التحتية للمدينة وخدماتها وفئاتها السكانية الضعيفة. وحدّد التدقيق المخاطر الرئيسية، مثل الوتيرة المتزايدة لموجات الحر وحرائق الغابات والفيضانات وشدّتها، وقدّم توصيات لتحسين قدرة المدينة على التكيّف، مثل تحسين التخطيط للكوارث، وتمويل تحسينات البنية التحتية، وإطلاق مبادرات مستهدفة للفئات المهمّشة. ومن الأمثلة الأخرى تقييم مخاطر تغير المناخ الذي أجرته هيئة الموانئ في نيويورك ونيوجيرسي في عام 2016. ونظر البحث في كيفية تأثير العواصف، وارتفاع مستوى سطح البحر، والأحوال الجوية القاسية على البنية التحتية الحيوية للنقل في المنطقة. ونتيجة لمخرجات التدقيق، وُضِعَت خطة تكيّف شاملة تتضمّن مبادرات من قبيل زيادة الأصول الأساسية، وتحسين نظم الحماية من الفيضانات، وتوسيع نطاق مهارات الاستجابة لحالات الطوارئ.

تقييم القدرة على التكيّف التنظيمية: طريق قادر على التكيّف:

يمكن أن يساعد التدقيق المؤسسات على تقييم قدرتها على التكيّف ووضع خطط للتكيّف مع الظروف المناخية المتغيرة، بالإضافة إلى اكتشاف التهديدات المرتبطة بالمناخ. ويشمل ذلك فحص قدرة المجتمع أو المؤسسة على توقّع الاضطرابات المرتبطة بالمناخ وتحمّلها والتعافي منها، وضمان استمرار تشغيلها وتوريد الخدمات.

وتتصدّر كوبنهاغن في الدنمارك مسيرة التكيّف مع تغير المناخ. ففي عام 2011، قامت المدينة بتقييم مدى تعرضها للفيضانات وموجات الحر وغيرها من المخاطر المرتبطة بالمناخ كجزء من تدقيق شامل للتكيّف مع تغير المناخ. وأدّى التدقيق إلى وضع استراتيجية شاملة للتكيّف، تشمل مبادرات من قبيل الاستثمار في البنية التحتية الخضراء، وسن قوانين للبناء تتَّسِم بالكفاءة في استخدام الطاقة، ووضع نظم للإنذار المبكر للأحوال الجوية القاسية.

وفي سياق مماثل، اكتسبت مدينة روتردام الهولندية التقدير بفضل جهودها لتحسين القدرة على التكيّف مع تغير المناخ. ففي عام 2013، أجرت المدينة تدقيقاً للتكيّف مع تغير المناخ، نظر في العواقب المحتملة للعواصف الهوجاء، وهطول الأمطار الغزيرة، وارتفاع مستوى سطح البحر على سكان المدينة وبنيتها التحتية. وشكّل التدقيق أساساً لاستراتيجية التكيّف الشاملة للمدينة، والتي تشمل خطوات مثل بناء دفاعات ضد الفيضانات، والاستثمار في المساحات الخضراء، وتطوير مشاريع القدرة على التكيّف المجتمعية.

التغلب على العقبات والاعتبارات:

في حين يظهر مدى أهمية عمليات التدقيق في تغير المناخ بوضوح، ثمّة العديد من التحديات والمتغيرات التي يتعين على الشركات مراعاتها لإجراء هذه الفحوصات الحرجة. وتشكِّل تعقيدات تقديرات تغير المناخ وعدم إمكان التنبؤ بها تحدياً كبيراً، مما يجعل من الصعب تقييم المخاطر بشكل صحيح ووضع تدابير عملية للتكيّف. وقد تزداد عملية التدقيق صعوبة بسبب الطبيعة الدينامية والمكرّرة لعلوم المناخ، فضلاً عن عدم التجانس في الآثار الإقليمية.

وهناك اعتبار آخر هو ضرورة التنسيق والتعاون على نطاق القطاعات. وتمتد آثار تغير المناخ عادةً إلى الخطوط التنظيمية والولاية القضائية، مما يتطلّب تعاوناً بين المؤسسات لتطوير حلول شاملة وتنفيذها. وفي هذا السيناريو، يمكن أن يكون بناء الشراكات وتشجيع تدفق المعلومات أمراً بالغ الأهمية.

علاوةً على ذلك، قد تبرز تحديات بسبب الموارد المالية والتقنية اللازمة لعمليات التدقيق الكاملة في تغير المناخ، لاسيما بالنسبة إلى المؤسسات الصغيرة، أو مؤسسات الأعمال أو المدن ذات الميزانيات والقدرات المحدودة. وقد يعتمد التغلُّب على هذه العقبات في جزء كبير منه على إيجاد الموارد المالية واستغلالها، وتطوير القدرات الداخلية، وتوظيف المساعدات الخارجية.

المصدر: Adobe Stock Images، piyaset

الخلاصة

خلاصة القول، تشكِّل عمليات التدقيق في تغير المناخ أولوية قصوى لمستقبل مستدام.
ويتطلّب فهم التحديات التي تفرضها البيئة المتغيرة وحلّها تدقيقاً في تأثير تغير المناخ ومخاطره والقدرة على التكيّف معه. وتوضح أمثلة الحالات المعروضة في هذه الدراسة القيمة الكبيرة لعمليات التدقيق الشاملة في تحديد نقاط الضعف، وتقييم المخاطر، ووضع خطط لتحسين القدرة على التكيّف.

وينبغي على الجهات أن تعطي الأولوية للتدقيق في تغير المناخ، إذ تشتدُّ آثار تغير المناخ وتمسي جزءاً لا يتجزّأ من خططها لإدارة المخاطر والتكيّف معها. ويسمح هذا للشركات بضمان بقاء مجتمعاتها المؤسسية وربحيتها في المدى الطويل مع التخطيط بشكل أفضل للتحديات التي تنتظرها. لقد حان وقت العمل. فمن خلال تبنّي وعد التدقيق في تغير المناخ، يمكن للمؤسسات والمجتمعات اتخاذ تدابير استباقية لتأمين مستقبلها، والمساهمة في الجهود العالمية للتخفيف من هذا التهديد الخطير والتكيّف معه، وإيجاد عالم أكثر مرونة واستدامة للأجيال المقبلة.

المراجع:

1. الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (2021)، Climate Change 2021: The Physical Science Basis. Contribution of Working Group I to the Sixth Assessment Report of the Intergovernmental Panel on Climate Change [Masson-Delmotte, V., P. Zhai, A. Pirani, S. L. Connors, C. Péan, S. Berger, N. Chen, L. Goldfarb, M. I. Gomis, M. Huang, K. Leitzell, E. Lonnoy, J.B.R. Matthews, T. K. Maycock, T. Waterfield, O. Yelekçi, R. Yu, and B. Zhou (eds.)]. Cambridge University Press, Cambridge, United Kingdom and New York, NY, USA, 2391 pp
2. مدينة فانكوفر (2019)، Climate Change Risk Assessment ، مأخوذ من: https://vancouver.ca/green-vancouver/climate-change-adaptation-strategy.asp
3. هيئة ميناء نيويورك ونيوجيرسي (2016)، Climate Resilience Design Guidelines) مأخوذ من: https://www.panynj.gov/port-authority/en/projects/climate-resilience.html
4. مدينة كوبنهاغن (2011)، Copenhagen Climate Adaptation Plan، مأخوذ من https://international.kk.dk/artikel/climate-adaptation
5. مدينة روتردام (2013)، Rotterdam Climate Change Adaptation Strategy، مأخوذ من: https://www.resilientcities2018.iclei.org/wp-content/uploads/2018/08/Rotterdam-Climate-Change-Adaptation-Strategy.pdf

مقالة رئيسية-
مناهج مبتكرة لعمليات التدقيق المناخي

المصدر: أدوبي ستوك إيمجز، سافابانف فوتو

النُهُج المنهجية في عمليات التدقيق في أداء السياسات البيئية

من إعداد: كيم مبشيك، نائب المدير، وجيون هيونغ تشول، مدير الشعبة الثالثة للتدقيق في الشؤون البرية والبحرية، مجلس التدقيق والتفتيش

المقدمة

يُعنى التدقيق في أداء البرامج البيئية الحكومية بالمجالات الثلاثة وهي الاقتصاد والكفاءة والفعاليّة، على غرار معظم عمليات تدقيق الأداء. بيد أنَّه من الصعب جداً وضع مؤشرات أداء واختيار منهجية مناسبة لتحليل نتائج الأداء من أجل التدقيق في مختلف البرامج البيئية.

في هذه الورقة، يجري تقديم حالة تدقيق الأداء لسياسة بيئية أجراه مجلس التدقيق والتفتيش، وهو الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة في كوريا، لتبادل الطرق المستصوبة للنُهُج المنهجية لتدقيق الأداء مع الإنتوساي.

الخلفية

بلغت ميزانية الحكومة الكورية المخصَّصة لإدارة الغبار الناعم، والمعروفة باسم الجسيمات بقطر 2.5 ميكرومتر (PM2.5) 491.7 مليار وون كوري (حوالي 491.7 مليون دولار أمريكي) في عام 2016. ولكن في عام 2019، ارتفعت الميزانية بشكل كبير إلى 2.17 تريليون وون كوري (حوالي 2.17 مليار دولار أمريكي). غير أنَّه لا يزال هناك قلق بشأن فعاليّة البرامج الحكومية التي تعالج الغبار الناعم في جميع أنحاء البلاد، بل إنَّ البعض أشار إلى أنَّه لا يجري تحليل فعاليّة التدابير المفضَّلة للبرنامج علمياً وبدرجة كافية.

تصميم التدقيق ونهجه

في كوريا، تضع الحكومة المركزية خطة إدارة شاملة للغبار الناعم استناداً إلى نتائج الأبحاث المتعلّقة بحالة التلوث الحالية بالغبار الناعم في الهواء المحيط. بعد ذلك، تضع الحكومات المحلية خططها الخاصة لتنفيذ خطة الحكومة المركزية في مناطقها، وتنفّذ الميزانيات المخصّصة وفقاً لذلك، وتقدِّم تقارير عن نتائج تنفيذها بانتظام إلى الحكومة المركزية، وخصوصاً وزارة البيئة.

ويتم وضع خطة الحكومة المركزية على النحو التالي: تقوم الحكومة المركزية (1) بتحليل الوضع الراهن لتركيز الغبار الناعم في الهواء المحيط، وتقييم نسبة مساهمة كل مصدر من مصادر انبعاثات ملوثات الهواء إلى التركيز ؛ (2) تحديد هدف مستوى تركيز الغبار الناعم وكمية التخفيض من إجمالي ملوثات الهواء اللازمة لتحقيق هدف تركيز الغبار الناعم في السنة المستهدفة؛ وأخيراً (3) تحديد خطط تنفيذ لتقليل كميات الانبعاثات لكل مصدر ملوث لتلبية الكمية الإجمالية المطلوبة من ملوثات الهواء.

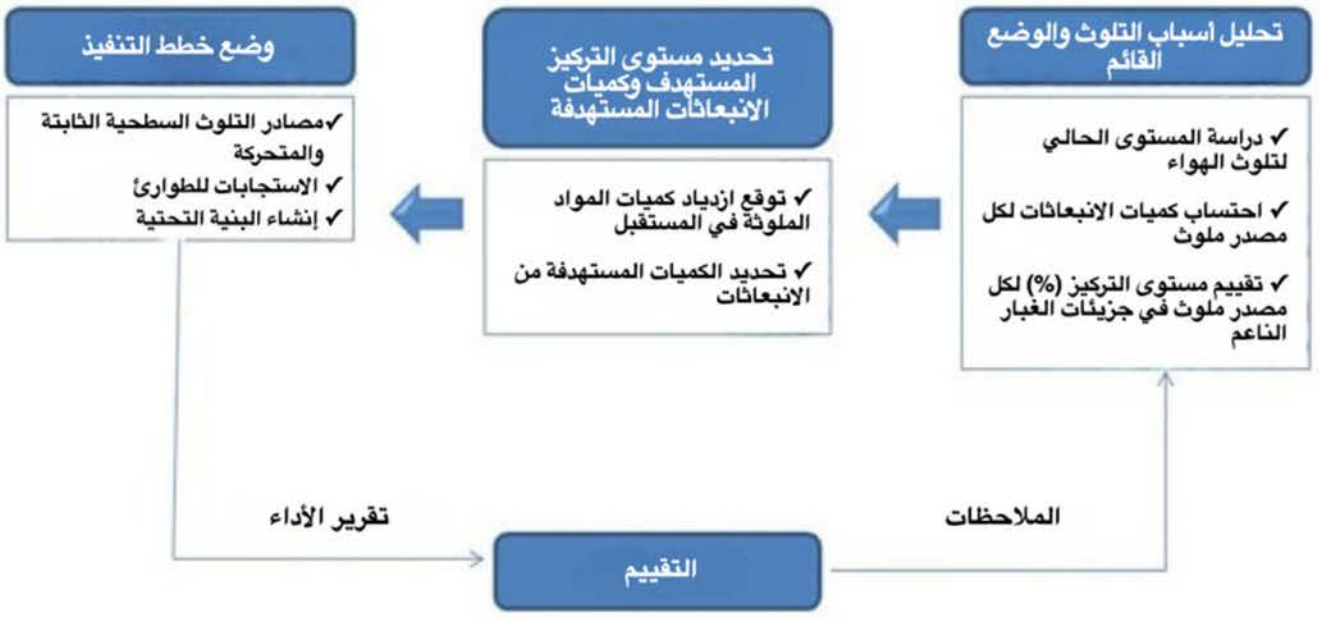

الشكل 1. وضع خطط إدارة للغبار الناعم وعملية التنفيذ

لذلك بهدف الإشراف على تنفيذ الحكومة لخطّتها للغبار الناعم، من الضروري أن يكون مدققو مجلس التدقيق والتفتيش قادرين على فحص مصادر التلوث علمياً وإجراء فحص منهجي للتحقُّق مما إذا كانت خطط التنفيذ تتمتّع بالكفاءة والفعاليّة. وتحقيقاً لهذه الغاية، تناول مدققو المجلس هذه المسألة بالطرق التالية.

أولاً، اتّبع المدققون نهجاً خطياً، فاستعرضوا عملية دورة السياسة بأكملها خطوةً بخطوة من التصميم والتنفيذ إلى تقييم الأداء، لمعرفة كيفية تنفيذ كل خطوة مع تقدم الوقت. ويمكن أيضاً تفسير هذا النهج على أنّه تحليل عامودي، بمعنى أنَّه يحلِّل خطط التنفيذ لجميع الأطراف، من أعلى المستويات إلى مستوى العمل، وكيف نُفِّذَت الخطط وجرى فحصها.

ولإنجاح هذا النهج، يقوم مدققو المجلس بما يلي: (أ) إجراء فحص علمي لدقّة الأدلّة المستخدمة في وضع الخطة الشاملة لوزارة البيئة، بالتعاون الوثيق مع فرقاء الخبراء، بما في ذلك الجمعيات الأكاديمية؛ (ب) تقييم التنفيذ الفعليّ لخطة كل مستوى من خلال مقابلات مع الموظفين العموميين المسؤولين عن تنفيذ الخطط؛ (ج) تحديد المشكلات والصعوبات في الخطط من خلال تبادل الآراء مع الموظفين العموميين؛ (د) إجراء مسح لمعرفة مدى وعي المواطنين بقضايا إدارة الغبار الناعم، وعقد ورش عمل مع المنظمات غير الحكومية لفهم كيفية تفكير المجتمع في السياسات العامة لإدارة الغبار الناعم، ومن ثمَّ استخدام النتائج لتحديد التركيز الرئيسي لهذا التدقيق.

ثانياً، اتّبع المدققون نهج تحليل النقاط. وكان من المقرَّر تحديد الصعوبات، إن وجدت، في عملية التنفيذ، ودراسة فعاليّة كل سياسة من سياسات الغبار الناعم، وإيجاد حلول للتحسين. ويمكن تفسير هذا النهج أيضاً على أنَّه تحليل أفقي، بمعنى أنَّه ينبغي لجميع أصحاب المصلحة المعنيين بسياسات الغبار الناعم أن يجتمعوا لإبداء آرائهم بشأن تنفيذ السياسات الحكومية وتقاسم أداء السياسات.

ولإنجاح هذا النهج، يقوم مدققو المجلس بما يلي: (أ) إجراء استطلاع للرأي بين الموظفين العموميين في الحكومة المركزية والحكومات المحلية بشأن الصعوبات الهيكلية في تنفيذ كل سياسة والسبل الممكنة لتحسينها؛ (ب) عقد ورش عمل مع الموظفين العموميين للاستماع إلى الصعوبات الهيكلية في تنفيذ سياسات الغبار الناعم والحلول الممكنة؛ (ج) تنظيم ورشتي عمل، إحداهما مع مؤسسات أعمال لديها مرافق لانبعاث ملوثات الهواء والأخرى متخصّصة في البناء البيئي، لتحديد المشكلات المتعلّقة بسياسات وزارة البيئة التي وجدوها في الموقع، والاستماع إليهم في ما إذا كان من الممكن التغلُّب على هذه المشكلات باستخدام التكنولوجيا المتاحة حالياً. واستناداً إلى نتائج هذه الجهود، جرى تحديد النقاط الرئيسية التي يجب التحقُّق منها في عملية التدقيق هذه.

ومن أجل إعداد استبيان لتدقيق الأداء باستخدام هذين النهجين، قام مدققو المجلس بتحليل التقدم المحرز في دورة السياسة، من التصميم إلى التنفيذ، لتحديد المخاطر المحتملة لكل مرحلة من مراحل دورة السياسة. وجرى إعداد الاستبيان من أجل: (أ) ضمان دقّة البيانات الأساسية المستخدمة في السياسات العامة لإدارة الغبار الناعم وحسن توقيتها؛ (ب) دراسة موثوقية الآثار المتوقعة للخطط الحكومية؛ (ج) النظر في أساس تقييم الأداء المستخدم في تنفيذ الخطط والتحقُّق ممّا إذا كانت قد وُضِعَت أي خطط تكميلية لتحسين العيوب أو المشكلات التي تشوب خطط التنفيذ.

الاستبيان	نقطة الخطر	النهج	الفئة
هل يتمُّ فحص دقّة كميات الانبعاثات لكل مصدر من مصادر الملوثات، التي تشكِّل أساس الخطط الحكومية لإدارة الغبار الناعم، وتأمينها باستمرار؟	دقّة بيانات الخلفية للسياسة	النهج الخطي	التخطيط
هل من آلية إدارة متابعة منهجية لفحص المركبات التي جرى تعديلها بمرشّحات جسيمات الديزل؟	فعاليّة السياسات	نهج تحليل النقاط	إدارة مصدر التلوث

الجدول 1: مثال على كيفية تعيين استبيان لتدقيق الأداء

نتائج التدقيق وتوصياته

بنتيجة التدقيق في سياسات الحكومة لإدارة الغبار الناعم وفق المقاربتين المذكورتين أعلاه، تبيّن أنَّه لا يزال من الصعب على المواطنين العاديين الشعور بفعاليّة السياسات الحكومية في الحد من تركيز الغبار الناعم في الهواء، لأنَّه حتى لو أنفقت الحكومة مبلغاً هائلاً من الميزانية للسيطرة على الوضع الداخلي، تبقى هناك قيود، حيث أن 50٪ من الغبار الناعم يأتي من الخارج.

وقد تبيّن في هذا التدقيق أنَّ وزارة البيئة قد طبّقت بيانات صحيحة عن كميات الانبعاثات من مصادر الملوثات في وضع خططها للحدِّ من الغبار الناعم. وقد كان دقيقاً على غرار حالات البلدان الأخرى. ومع ذلك، كانت هناك بعض العيوب في أجزاء معيّنة من خطط الحكومة. فعلى سبيل المثال، حُذِفَت بعض مصادر الملوثات، وجرى التقليل من أهمية بعض الكميات المستهدفة من الانبعاثات بسبب عدم دقّة بيانات المصدر؛ ونُفِّذَت بعض خطط التنفيذ كل على حدة دون التحقُّق من فعاليّة الخطة؛ وبات من الصعب توقُّع فعاليّة بعض خطط التنفيذ بسبب الافتقار إلى إدارة مناسبة للمتابعة. وترد تفاصيل هذه المشكلات في الجدول 2.

الفئة	النهج	العيوب والحلول الرئيسية
وضع خطط التنفيذ وآلية الإدارة	النهج الخطي- جرى استعراض دورة السياسة العامة بأكملها، من تصميم السياسة إلى تنفيذها، لتحليل عوامل الخطر في كل مرحلة من مراحل دورة السياسة	جرى احتساب بعض كميات الانبعاثات من - مصادر الملوثات بشكل غير دقيق وليس في الوقت المناسب ←يجب تحسين نظام احتساب كمية الانبعاثات- احتوت خطة الإدارة الشاملة للغبار الناعم على خطط تنفيذ غير سليمة ←يجب مراجعة الخطة الشاملة
خطط إدارة كل مصدر من مصادر الملوثات	تحليل النقاط- جرى فحص فعاليّة كل خطة تنفيذ وكفاءتها لتحليل أسباب المشكلات وإيجاد حلول للتحسين	لم يتم تأمين فعاليّة إدارة مركبات الديزل - القديمة ←يجب تحسين خطة إدارة المتابعة- لم يتم التحقُّق من فعاليّة خطط الحدِّ من الغبار الناعم في محطات المترو والمدارس بما فيه الكفاية ←يجب تحسين خطط التنفيذ بعد التحقُّق من الآثار المتوقعة للخطط

الجدول 2: كيفية استخلاص نتائج التدقيق من كل نهج

الدروس المستفادة والخلاصة

عند التدقيق في أداء البرامج البيئية الحكومية، من المفيد والسليم استخدام النهج الخطي ونهج تحليل النقاط على السواء. ويمكِّن النهج الخطي المدققين من تحليل كل مرحلة من مراحل دورة السياسة العامة، في حين يتيح تحليل النقاط تحليل فعاليّة كل برنامج من برامج التنفيذ وكفاءته.

وعند استخدام هذه الأساليب في التدقيق، من المهم أن نضع في اعتبارنا أنّه يجب أن يكون لدى المدققين معرفة كاملة بموضوعات تدقيق معيّنة، وإشراك خبراء خارجيين بشكل مباشر وغير مباشر في عملية التدقيق، وتحديد المشكلات القائمة على التحليل العلمي لوضع حلول بديلة.

مقالة رئيسية-
مناهج مبتكرة لعمليات التدقيق المناخي

المصدر: أدوبي ستوك إيمجز، جيو إنجكا

"مجتمع تحول بيئي" يزوّد ديوان المحاسبة الفرنسي بالأدوات

من إعداد: إريك ألين، كبير مدققين، ورئيس قسم الطاقة، وساندرين كروزيت، المستشارة الأولى لغرفة التدقيق الإقليمية.

نظراً إلى تفاقم المخاوف البيئية والأهمية المتزايدة لقضايا التحول البيئي في جميع السياسات العامة الوطنية والمحلية، قام ديوان المحاسبة الفرنسي، وهو الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة الذي يشكّل السلطات القضائية المالية مع غرف التدقيق في المناطق والأقاليم، بمضافرة جهوده مع هذه الأخيرة لتعزيز أهمية أعمال التدقيق والتقييم في هذه المجالات، والتي تشكّل في الأساس جزءاً متزايداً من عملها المقرر.

وفي حين أنَّ الهدف هو زيادة ضغط عمليات التدقيق على هذه الموضوعات، والتي تشكِّل مخاطر مالية عامة متزايدة (لناحية إنفاق الميزانية والضرائب وإنّما أيضا "الدين البيئي")، فمن الضروري أيضاً تعزيز قدرات المدققين في هذه الموضوعات المعقّدة، والمثيرة للجدل في بعض الأحيان. وتمَّ اعتماد نهج أصلي على شكل "مجتمع تحول بيئي".

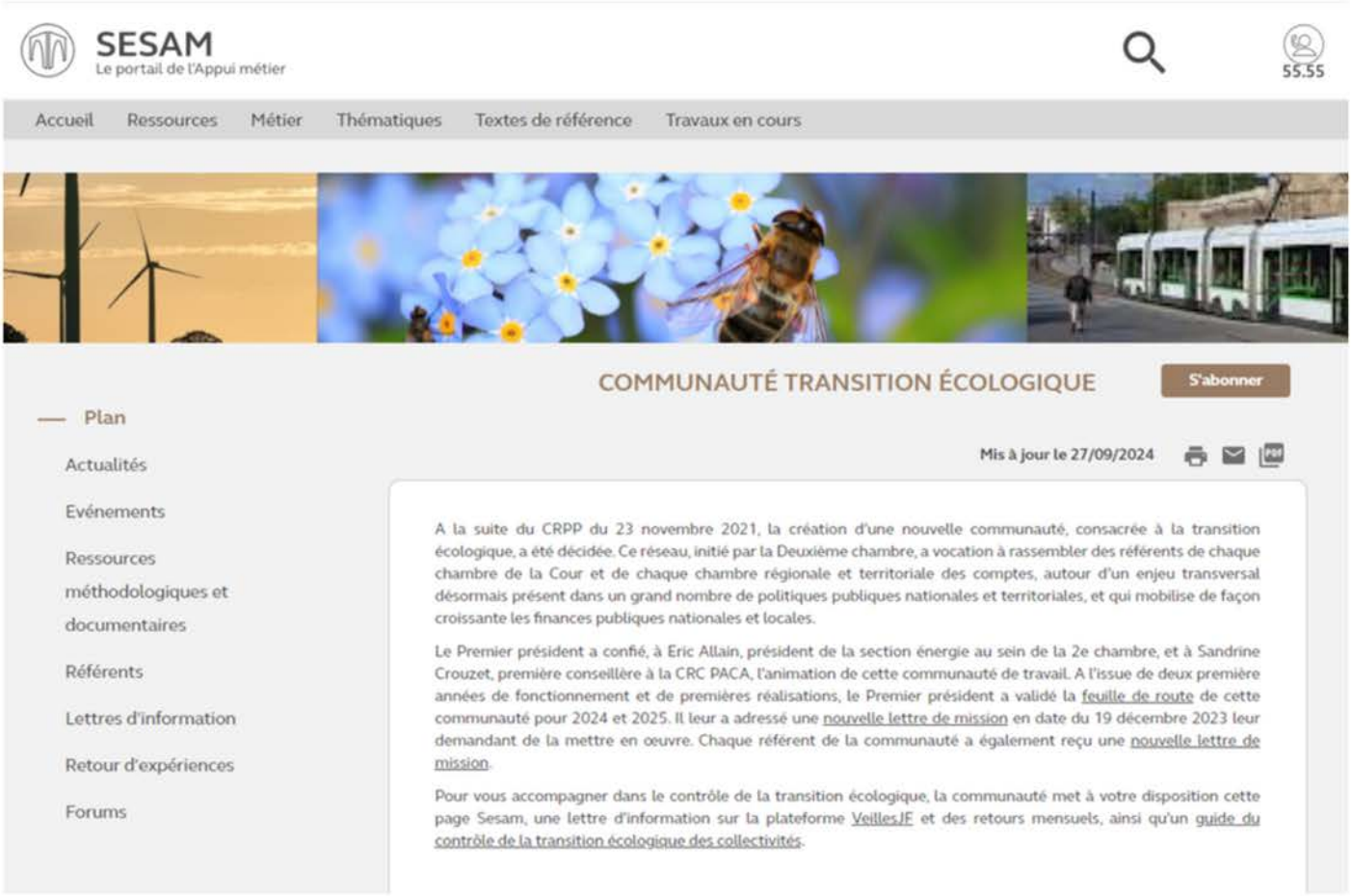

لدى مجتمع التحول البيئي بوابة على الشبكة الداخلية للسلطات القضائية المالية. المصدر: ديوان المحاسبة الفرنسي.

تمَّ إنشاء مجتمع التحول البيئي للسلطات القضائية المالية في فبراير / شباط 2021 بهدف تعزيز مراقبة التحول البيئي وتحفيزه، سواء على مستوى غرف ديوان المحاسبة الفرنسي أو غرف التدقيق في المناطق والأقاليم.

ويتألّف المجتمع المحلي من قائدين مشاركين، أحدهما قاضٍ في الديوان والآخر في غرف التدقيق في المناطق والأقاليم، ومراجع (أو ممثلين) داخل كل غرفة (الديوان وغرف التدقيق في المناطق والأقاليم)، ومكتب المدعي العام، وكل دائرة من الدوائر المساندة في الديوان.

Cour des comptes — Chambres régionales & territoriales des comptes

Lettre d'information

COMMUNAUTÉ TRANSITION ÉCOLOGIQUE

vendredi 27 septembre 2024

N°31 - Septembre 2024

La lettre de la Communauté Transition écologique vous propose tous les mois les actualités sur le sujet.
Eric Allain, président de la section énergie au sein de la 2ème chambre, et Sandrine Crouzet, première conseillère à la CRC PACA, responsables de l'animation de cette communauté de travail.
Documentaliste référent : Olivier Le Cocguen

Un document à faire connaître, une information à signaler ?
communautetransitionecologique@ccomptes.fr

Sommaire

Transition écologique

Changement climatique
- Transition énergétique
- Décarbonation des transports
- Décarbonation de l'industrie
- Décarbonation des bâtiments
- Adaptation au changement climatique

Ressources naturelles

Transition écologique

Un nouveau ministère de la Transition écologique élagué et recentré sur l'énergie

Si son intitulé est rallongé, son périmètre, lui, a bien diminué. Le nouveau ministère de la Transition écologique, de l'Énergie, du Climat et de la Prévention des risques est occupé par Agnès Pannier-Runacher. À l'image de sa ministre, il est fortement marqué par la problématique énergétique quitte à délaisser les éléments clés de la transition écologique comme le logement, le transport ou encore la cohésion des territoires qui ne dépendent plus de lui.

Source : *Acteurs Publics - lundi 23 septembre 2024*

Michel Barnier déconnecte le secrétariat général à la planification

يصدر مجتمع التحول البيئي نشرة إخبارية شهرية. المصدر: ديوان المحاسبة الفرنسي

يلتقي مجتمع التحول البيئي بصورة شهرية ويُقسم أيضاً إلى مجموعات عمل، ويوفر لجميع فرقاء المراقبة أدوات لمساعدتها على إتقان تحديات التحول البيئي بشكل أفضل وإدراج هذا البعد المتعدِّد الوظائف في ضوابطها:

- نشرة إخبارية شهرية تتضمن مقالات عن التحول البيئي والاحترار العالمي وإزالة الكربون من عدّة قطاعات (الطاقة والزراعة والنقل) والتخطيط الإقليمي للتحول؛
- الملاحظات من عمليات التدقيق على شكل اجتماعات / مؤتمرات فيديو / فعاليات أخرى تُعقد في الديوان أو في غرف التدقيق في المناطق والأقاليم بشأن أحد مجالات التحول البيئي. وهذه الملاحظات الشهرية متاحة للجميع.
- دليل على شكل "ويكي" ذات طبيعة تعاونية للتدقيق في التحول البيئي للسلطات المحلية. وتحدِّد كل ورقة من الدليل القضايا المطروحة في الموضوع الذي تمَّت تغطيته، وتذكِّر بالالتزامات التنظيمية المتعلّقة بإجراء تدقيق في الانتظام، وتقترح استبياناً يمكن أن تعيد فرقاء التدقيق استخدامه. ويقدم الدليل أيضاً منهجية لإدماج التدقيق التحولي في جميع الجوانب التي عادةً ما تكون موجودة في تدقيق الحسابات والإدارة (التحليل المالي، والموارد البشرية، وتوجيه الميزانية، والأصول). وهذا الدليل متاح لفرقاء التدقيق منذ نوفمبر / تشرين الثاني 2023.

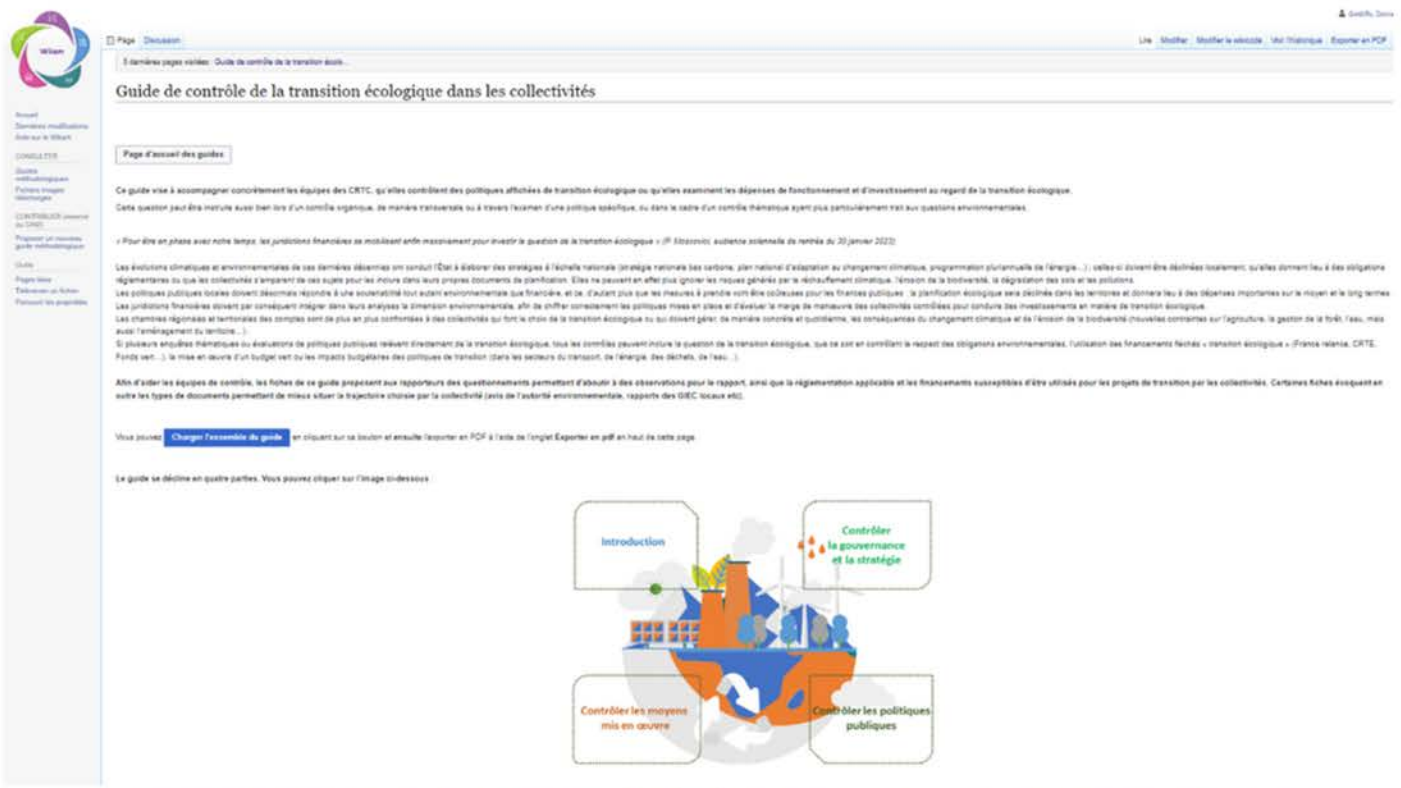

يتضمن دليل "ويكي" التعاوني للتدقيق في التحول البيئي في السلطات المحلية أوراقاً تقدم أسئلة لفرقاء التدقيق لمساعدتها على إبداء الملاحظات لتقاريرها، بالإضافة إلى اللوائح المعمول بها والتمويل الذي يمكن استخدامه للمشاريع التحولية من جانب السلطات المحلية. كما تشير بعض الأوراق إلى أنواع المستندات التي يمكن استخدامها لتحديد المسار الذي اختارته السلطة المحلية بشكل أفضل. المصدر: ديوان المحاسبة الفرنسي

- مؤتمرات أو ندوات عبر الإنترنت، مرتين أو ثلاث مرات في السنة، يعرض خلالها متحدّثون خارجيون آليات التمويل للتحول البيئي، وتقارير مؤسسات التفكير بشأن الموضوع المطروح، وآليات التقييم، وما إلى ذلك
- التدريب، بالاشتراك مع مركز دعم الوظائف، إما على التحول البيئي نفسه أو على أساليب المراقبة في التحول البيئي القطاعي
- مجال توثيق للوصول بسهولة إلى جميع هذه الأدوات.

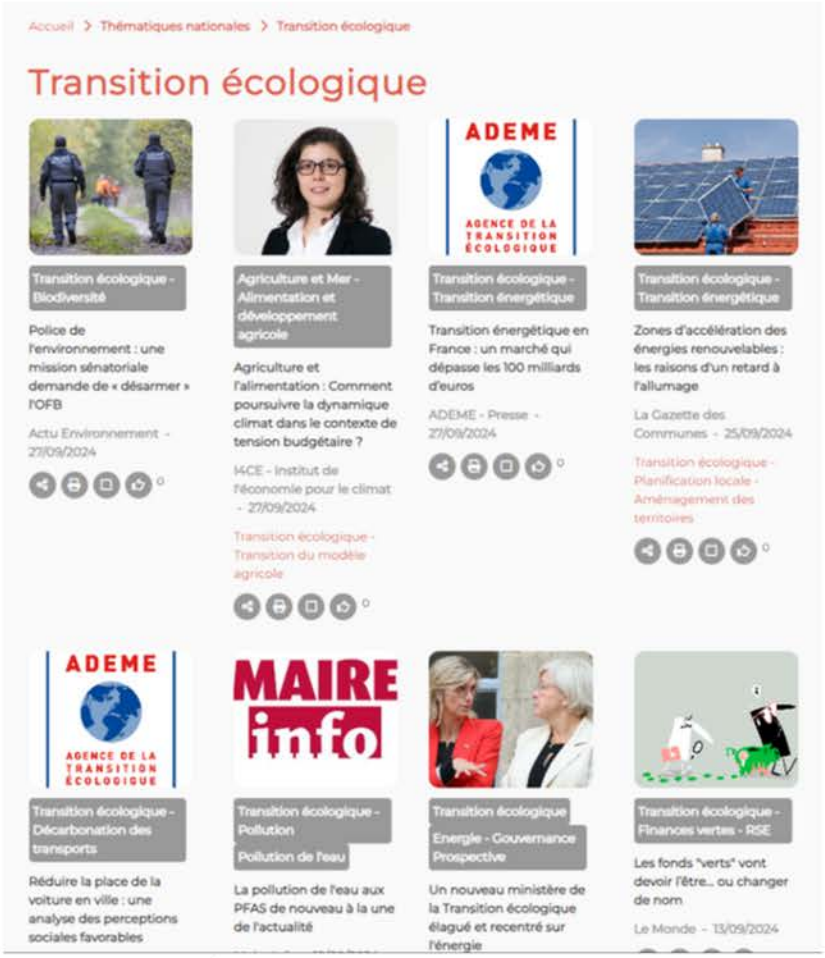

تتيح صفحة رصد وثائق الشبكة الداخلية لمجتمع التحول البيئي الوصول إلى جميع المنشورات المتعلّقة بهذا الموضوع. المصدر: ديوان المحاسبة الفرنسي

يعمل مجتمع التحول البيئي باستمرار على تحسين الأدوات الموجودة، إذ يسمح الشكل المختار لدليل المراقبة بإضافة الأوراق، والروابط مع أدلّة المراقبة الموضوعية الأخرى، بما في ذلك الأقسام المتعلقة بالتحول البيئي، والتحديث المنتظم للمراجع التنظيمية. ويقوم فريق عامل، مؤلَّف من مراجِع وغير مراجِع، بصياغة الأوراق واستعراضها على أساس جماعي.

ويؤدي إنشاء فريقين عاملين آخرين أخيراً إلى تعزيز تفكير المجتمع المحلي بشأن مراقبة التحول:

- ستحدِّد مجموعة عمل "دولية"، بمشاركة الدائرة الدولية في الديوان، المنهجيات وأفضل الممارسات المطبّقة في الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة الأخرى، وتجري مقابلات مع خبراء أجانب وتعزِّز مشاركة السلطات القضائية المالية الفرنسية ضمن الإنتوساي والمؤسسات الدولية الأخرى التي تضم الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة، وكذلك في الشراكات القائمة؛
- أنشئ أيضاً مركز تفكير معني بالمحاسبة البيئية والميزانيات الخضراء،*(1)* بهدف النظر في أساليب الرقابة التي لا تزال غير معروفة حتى اليوم، والمشاركة في النقاشات الجارية بشأن كيفية مراعاة التحول البيئي في المحاسبة.

(1) أجرت الحكومة الفرنسية تقييماً بيئياً لمشروع القانون المالي منذ عام *2020*، وسيتعيّن على السلطات المحلية تقديم ملحق من النوع نفسه الموجود في حساباتها الإدارية لعام *2024*.

ومنذ إنشاء المجتمع، ازداد عدد المراجِع لكل غرفة (ما يصل إلى ثلاثة مراجِع يعيّنها رئيس الغرفة). وأنشأت بعض غرف التدقيق في المناطق والأقاليم أيضاً مراكز تحول بيئي داخلية. ويتمثَّل دورها في اقتراح عمليات تدقيق بشأن هذا الموضوع في برمجة غرفها، ودعم الزملاء الراغبين في إدخال عنصر التحول البيئي في عمليات التدقيق التي يجرونها، ووضع برامج تدريبية داخلية لتعزيز مهارات الوكلاء.

وسيكون العمل الذي أنجزه مجتمع التحول البيئي على مدى العامين الماضيين، والذي أصبح الآن محدداً بشكل جيد ضمن السلطات القضائية المالية، بمثابة أساس لتيسير عمل الجميع بهدف إعداد التقرير السنوي عن التحول البيئي، الذي أعلنه الرئيس الأول لديوان المحاسبة، والمقرر نشره في سبتمبر / أيلول 2025. ويشجِّع هذا الاحتمال المجتمع على تعديل أدواته وتعزيز التدريب المحلي من خلال المراجِع.

وتدلُّ الزيادة في عدد المراجِع، وكذلك في عدد المشاركين في جلسات الملاحظات الشهرية، على الاهتمام المتزايد لزملائنا بهذه القضايا. وبهذا المعنى، حقَّق المجتمع جزءاً من أهدافه. فقد أثبت أنَّ مراقبة التحول ليست حكراً على بعض فرقاء المراقبة، بل يمكن لا بل ينبغي، أن يمارسها الجميع؛ وقد عزَّز قدرة السلطات القضائية المالية على العمل في هذا المجال.
ويجب مواصلة هذه الجهود لضمان أن يصبح التحول البيئي مجالاً منهجياً للمراقبة مثل الموارد البشرية أو التحليل المالي أو المساواة بين الجنسين أو السياسة العقارية. وستكون الخطوة التالية جعل التحول البيئي ليس مجرد مجال للمراقبة، بل قضية شاملة في جميع جوانب الضوابط المالية والإدارية، وفي جميع تقييمات السياسة العامة.

المؤلفان، إيريك ألان، كبير مدققي الحسابات، رئيس شعبة الطاقة (يسار)، وساندرين كروزيه، المستشار الأول لغرفة التدقيق الإقليمية (يمين). المصدر: محكمة الحسابات الفرنسية

مقالة رئيسية-
مناهج مبتكرة لعمليات التدقيق المناخي

المصدر: أدوبي ستوك إيمجز، جيو إنجكا

تطبيق الاستشراف الاستراتيجي في تدقيق الأداء: دراسة حالة تدقيق في تحول الطاقة في إندونيسيا

من إعداد: بيموت أريو ويبوو، نورماس أندي أحمد، مجلس التدقيق في جمهورية إندونيسيا

ملخّص

يفرض عدم اليقين في المستقبل، مدفوعاً بعوامل مثل تغير المناخ والتقدم التكنولوجي والديناميات العالمية، تحديات تتطلّب من المؤسسات والحكومات اعتماد نهج أكثر مرونة وتكيفاً وقدرة على التكيف للتخطيط. وتؤدي الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة دوراً حاسماً في التطرّق إلى تغير المناخ وعدم اليقين في المستقبل من خلال تقديم مرئيات بشأن فعالية المبادرات المتعلّقة بالمناخ وتعزيز المزيد من المساءلة والشفافيّة. ويُعدُّ الاستشراف الاستراتيجي في التدقيق أساسياً للتنبؤ والاستعداد لعدم اليقين في المستقبل، وتمكين المؤسسات من عرض المخاطر والفرص بشكل استباقي. ويسمح تطبيق إطار من ست خطوات في التدقيق في تحول الطاقة، وخصوصاً في قطاع الكهرباء، للمدققين بتقييم التقدم المحرز وتحديد الثغرات وتقديم توصيات لسياسات طاقة أكثر استدامة ومرونة. ومن خلال دمج الاستشراف الاستراتيجي في ممارسات التدقيق، في إمكان المؤسسات الاستعداد بشكل أفضل لتعقيدات عالم سريع التغير وبناء القدرة على التكيف في مواجهة عدم اليقين في المستقبل.

أولاً - دور الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في التصدي لتغير المناخ وعدم اليقين في المستقبل

تغير المناخ هو أحد العوامل التي تشكّل دافعاً قويّاً يحرّك عدم اليقين في المستقبل. وتؤدي عدم القدرة على التنبؤ بالظواهر المرتبطة بالمناخ، مثل الأحوال الجوية المتطرّفة، وارتفاع منسوب مياه البحر، وتغير النظم البيئية، إلى مستوى من عدم اليقين يعوق النماذج التقليدية للتخطيط وصنع القرار. وبما أنَّ هذه العوامل تتفاعل مع تحديات عالمية أخرى مثل التوترات الجيوسياسية والتقدم التكنولوجي، تزداد صعوبة التنبؤ بالمستقبل، مما يحتِّم على المؤسسات والحكومات اعتماد نهج أكثر مرونة وتكيفاً للتخطيط.

وتضطلع الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة بدور محوري في مواجهة التحديات الناشئة عن تغير المناخ وعدم اليقين في المستقبل. وتتمتَّع الأجهزة، بوصفها جهات مستقلّة مكلّفة بتقييم السياسات والنفقات الحكومية، بمكانة فريدة تمكِّنها من تقييم فعالية المبادرات المتعلّقة بالمناخ وضمان استخدام الموارد العامة بكفاءة وفعالية *(الإنتوساي، 2019)*. وفي مواجهة حالة عدم اليقين المتزايدة، يمكن أن تقدم الأجهزة مرئيّات أساسية حول مدى استعداد الحكومات لآثار تغير المناخ، بدءاً بجهود التخفيف ووصولاً إلى استراتيجيات التكيف. كما يمكن أن تحفّز الأجهزة المزيد من المساءلة والشفافيّة في كيفية تطرُّق الحكومات لتغير المناخ وإدارة عدم اليقين. ومن خلال عمليات التدقيق الصارمة، يمكنها مساءلة الحكومات عن التزاماتها بالعمل المناخي، وضمان تحقيق الأهداف وعدم إساءة تخصيص الموارد.

ويؤدي مجلس التدقيق في جمهورية إندونيسيا، باعتباره الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة في البلاد، دوراً حيويّاً في تعزيز الحوكمة والإدارة الفعّالتين للمناخ. وفي بلد متنوع وديناميكي مثل إندونيسيا، تشكِّل معالجة تغير المناخ مع الحفاظ على التوازن بين النمو الاقتصادي والتقدم الاجتماعي والاستدامة البيئية تحدياً كبيراً. ويشارك المجلس بنشاط في هذه المهمة المعقّدة من خلال ضمان أن تكون السياسات والإجراءات المتعلّقة بالمناخ فعّالة ومتماشية مع مبادئ التنمية المستدامة. ومن خلال تنفيذ عمليات تدقيق شاملة للمبادرات والسياسات المناخية، يوفر المجلس وظيفة إشراف أساسيّة تساهم في ضمان أن يكون نهج إندونيسيا حيال تغير المناخ قوياً ومنصفاً.

وفي الوقت الذي تواجه فيه المؤسسات تحديات معقّدة مثل الاضطراب التكنولوجي، وتغير المناخ، وتغير المشهد الجيوسياسي، تزداد الحاجة إلى عمليات التدقيق التي لا تقيّم الحاضر فحسب، بل تتوقع المستقبل أيضاً *(بوتاكا، 2022)*. وهذا هو المكان الذي يصبح فيه الاستشراف الاستراتيجي قيّماً للغاية، إذ يقدِّم نهجاً استباقياً للتدقيق يمكِّن المؤسسات من دراسة حالات عدم اليقين ومواءمة استراتيجياتها مع السيناريوهات المستقبلية المحتملة. ومن خلال دمج الاستشراف في عملية التدقيق، يمكن أن يحدِّد المدققون المخاطر والاتجاهات والفرص الناشئة التي قد تؤثِّر في المؤسسات في المدى الطويل *(هاي، 2019)*. ولا يساعد هذا النهج الاستباقي المدققين على تقييم الأداء الحالي فحسب، بل أيضاً على تقييم مدى قدرة المؤسسة على التكيف مع التحديات المستقبلية.

ثانياً- الاستشراف الاستراتيجي في التدقيق

يتمثّل أحد أطر الاستشراف الاستراتيجي في إطار الاستشراف ذي الخطوات الست الذي طوّره هاينز وبيشوب *(2007)*. ويتوافق هذا الإطار مع عملية التدقيق لأنّه يتيح تعزيز عملية صنع القرار من خلال توفير مرئيات معمّقة بشأن الآثار الطويلة الأجل لمختلف السيناريوهات على تحقيق الأهداف والعمليات التنظيمية، وتالياً ضمان أن تبقى المؤسسة قادرة على التكيف وقابلة له مع مرور الوقت *(كرامير، 2023)*. وتبدأ العملية بالتأطير، حيث يجري تحديد المسائل الرئيسية والنطاق، مع الأخذ في الاعتبار السياق الأوسع للأهداف الاستراتيجية للحكومة وعدم اليقين الذي تواجهه. وتمهِّد هذه الخطوة الطريق للمسح الذي يتضمن جمع المعلومات من مصادر مختلفة لتحديد الاتجاهات والإشارات والمسائل الناشئة التي يمكن أن تؤثر في الحكومة أو المؤسسات. وتساعد عملية المسح المدققين على بناء فهم شامل للتطورات المستقبلية المحتملة، مما يمكّنهم من تحديد المخاطر والفرص ذات الصلة التي قد لا تكون واضحة من خلال أساليب التدقيق التقليدية. كما توفر منظوراً أكثر تنظيماً بشأن الاتجاهات والتحولات الرئيسية التي تحدث في بيئة المؤسسة، مما يساعد على توجيه القرارات السياسية *(هابيغر، 2010)*.

الشكل 1. إطار الاستشراف ذو الخطوات الست (المعتمد من هاينز وبيشوب، 2007) المصدر: ويبوو وأحمد

وتتضمن الخطوات التالية، وهي التنبؤ والرؤية، تطوير سيناريوهات محتملة استناداً إلى المعلومات التي تمَّ جمعها وتصور المستقبل المحتمل. علاوةً على ذلك، يمكن استخدام التنبؤ لتقييم السيناريوهات للتنبؤ بكيفية تأثير المتغيرات المختلفة على تحقيق الأهداف الاستراتيجية (فاستر كابيتال، 2024). من ناحية أخرى، تساعد الرؤية المدققين وأصحاب المصلحة على التعبير عن الحالة المستقبلية المرغوبة، مع الأخذ في الاعتبار أفضل السيناريوهات. بعد ذلك ينطوي التخطيط على وضع استراتيجيات للانتقال نحو المستقبل المتوخى، بما في ذلك تخفيف المخاطر وتخصيص الموارد. وأخيراً، يتمثّل العمل بمرحلة التنفيذ، حيث تتَّخذ الحكومة والمؤسسات خطوات استباقية للتكيف مع التغييرات المتوقعة. ومن خلال دمج إطار الاستشراف هذا، يمكن أن يتجاوز المدققون التحليل بأثر رجعي، وأن يقدموا مرئيات قيّمة تساعد المؤسسات على أن تكون قادرة على التكيف وقابلة له في مواجهة عدم اليقين.

ثالثاً- تطبيق الاستشراف الاستراتيجي في تدقيق تحول الطاقة

قطاع الطاقة هو أكبر المساهمين في الانبعاثات العالمية لغازات الدفيئة، مما يجعله نقطة محورية في مكافحة تغير المناخ (كلايمت ووتش، 2024). ويعدُّ تحول الطاقة مساراً حاسماً للتخفيف من تغير المناخ، ويشكِّل تحولاً من أنظمة الطاقة القائمة على الوقود الأحفوري إلى مصادر متجددة أكثر استدامة. وفي إندونيسيا، استحوذ قطاع الطاقة على 59.19 في المئة من انبعاثات غازات الدفيئة في البلاد في عام 2022، حيث ساهم توليد الطاقة بنسبة 40.7 في المئة من الانبعاثات في قطاع الطاقة (وزارة البيئة والغابات، 2024).

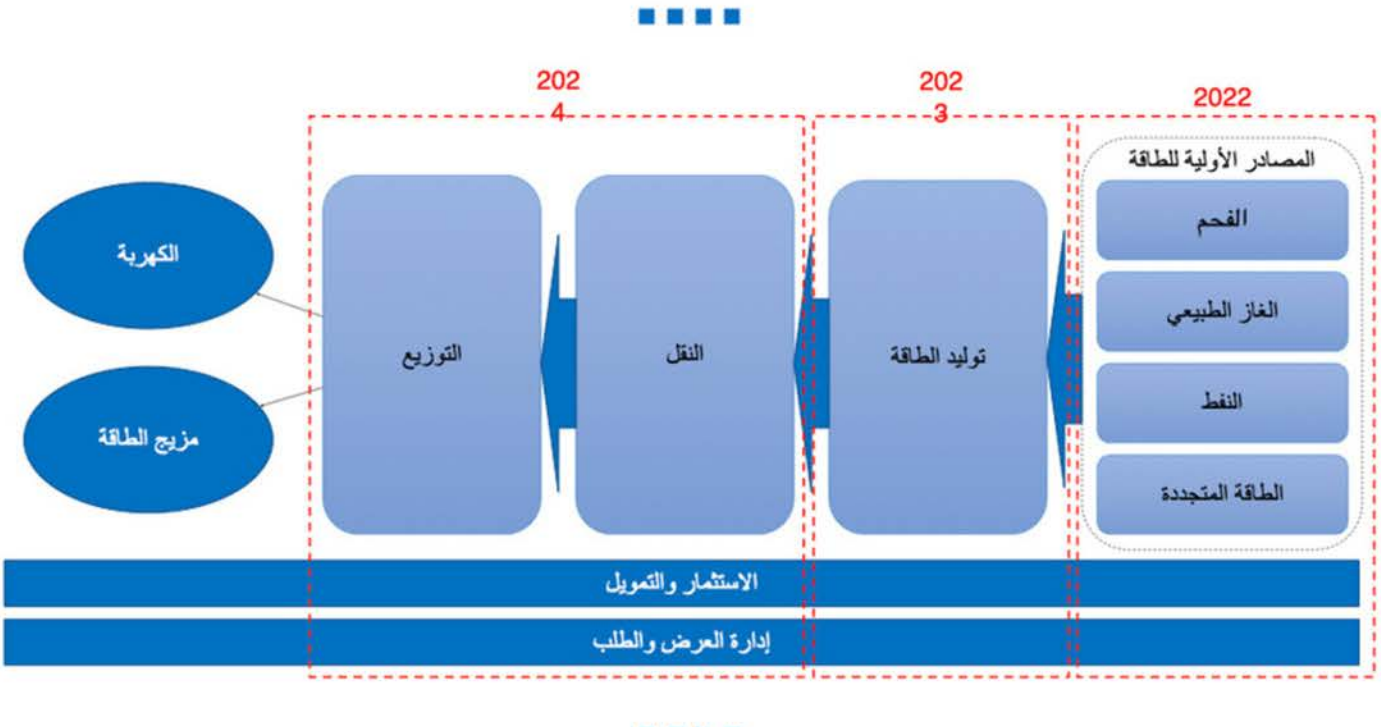

الشكل 2. إدارة الكهرباء وتطويرها في إندونيسيا المصدر: ويبوو وأحمد

تجريب تنفيذ إطار الاستشراف الاستراتيجي في تدقيق الأداء في مجال تدقيق تحول الطاقة، لاسيما في مجال توليد الطاقة. وستتضمن عملية الاستشراف سلسلة من إجراءات التدقيق اعتباراً من عام 2022 وحتى عام 2024، ومن المتوقع إصدار تقرير الاستشراف الشامل بشأن تحول الطاقة ويجريفي عام 2025. وفي السنة الأولى، ركّز التدقيق على إدارة مصادر الطاقة، بما في ذلك الفحم والغاز الطبيعي والطاقة المتجددة، لتقييم مدى جودة استخدام هذه الموارد وإدارتها. وتركّز السنة الثانية على توليد الطاقة وستركّز السنة الأخيرة على النقل والتوزيع.

وفي مرحلة التأطير، يجري تحديد الهدف الرئيسي ونطاق تطوير الطاقة. وتشمل هذه أصحاب المصلحة الرئيسيين، والمخاطر المحتملة، والجوانب المحدَّدة التي تحتاج إلى التدقيق، مثل تنفيذ السياسات، أو تطوير البنية التحتية، أو الاستثمارات المالية. كما يعتبر التوازن بين الجوانب الثلاثة لمعضلة الطاقة - أمن الطاقة، والقدرة على تحمل تكاليف الطاقة، والاستدامة البيئية - إحدى المسائل الرئيسية. وتتمثّل الخطوة التالية من العملية بالمسح، حيث يتمُّ جمع البيانات المؤثرة من مصادر مختلفة، والتي تشمل الاتجاهات التكنولوجية والمخاطر الجيوسياسية والتغيرات التنظيمية والآثار البيئية. ويساعد هذا الجمع الشامل للمعلومات في تحديد المسائل والفرص والتحديات الناشئة التي يمكن أن تؤثر في انتقال الطاقة. وفي مرحلة التنبؤ، يحلِّل المدققون البيانات المجمَّعة لتقييم السيناريوهات المستقبلية المحتملة، مع الأخذ في الاعتبار المسارات المختلفة التي قد يتّخذها تحول الطاقة. ثم يجري استخدام هذه السيناريوهات في مرحلة وضع الرؤية لتحديد الحالات المستقبلية المرغوبة، مما يساهم في تحديد أهداف طويلة الأجل تتماشى مع أهداف تحول الطاقة وسياسات الطاقة الوطنية.

ومن المتوقع أن تترك نتيجة التدقيق تأثيراً إيجابياً على الاستراتيجيات القابلة للتنفيذ لتحقيق النتائج المتوخاة، وإدماج إدارة المخاطر وتخصيص الموارد في مرحلة التخطيط. وأخيراً، في مرحلة العمل، يرصد المدققون تنفيذ هذه الاستراتيجيات والتوصيات، ويبدون الملاحظات ويجرون التعديلات حسب الحاجة لضمان تقدم تحول الطاقة بسلاسة وفعاليّة، مع الوفاء أيضاً بالمستهدفات التنظيمية وتلك الخاصة بالاستدامة. وسيتمُّ بعد ذلك تجميع النتائج النهائية لسلسلة التدقيق في تقرير شامل يوفر استشرافاً استراتيجياً لتحول الطاقة في إندونيسيا لمعالجة تغير المناخ.

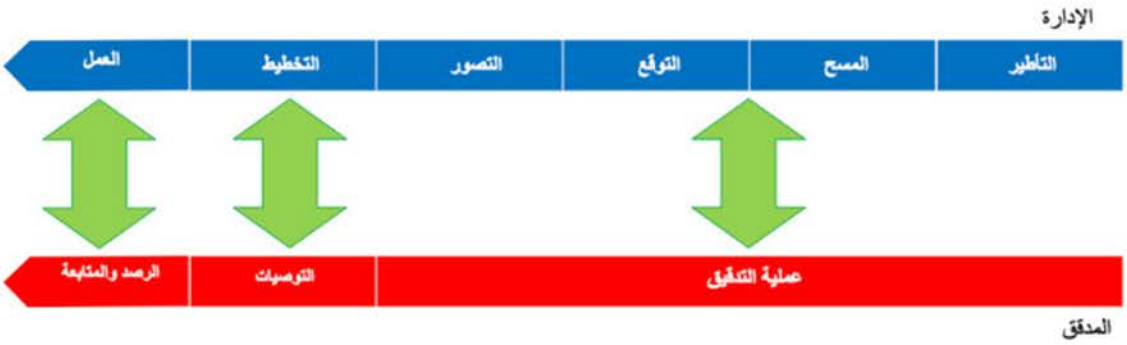

الشكل 3. تكامل الاستشراف الاستراتيجي في التدقيق المصدر: ويبوو وأحمد

بالنسبة إلى السنة الأولى، أسفر التدقيق عن نتائج تطلّعية وموجّهة نحو المستقبل تؤكّد على الحاجة إلى تعديلات استراتيجية لسياسات الطاقة الحالية (مجلس التدقيق في جمهورية إندونيسيا، 2023). وكشف التدقيق أنّه رغم إحراز تقدم ملحوظ في اعتماد نظام الطاقة المستدامة، قد تواجه البنى التحتية والأطر التنظيمية القائمة صعوبات في استيعاب التغيرات السريعة المتوقعة في المستقبل القريب. وتشمل الثغرات المحتملة ومجالات التحسين التي تم إبرازها في التدقيق ما يلي:

- الزيادة المحتملة في دعم الطاقة التي يجب تخفيفها بسبب التحول المتوقع نحو الطاقة المتجددة، والتي من المرجح أن ترفع تكاليف إنتاج الكهرباء. وبما أنَّ قطاع الكهرباء في إندونيسيا لا يزال مدعوماً من الحكومة وبافتراض عدم حدوث زيادات في التعرفات في المستقبل القريب، سيؤثّر هذا الارتفاع في تكاليف الإنتاج بشكل كبير على مقدار الإعانات المطلوبة. وبدون إدخال تعديلات على التعرفات، سيتعيّن على الحكومة تخصيص المزيد من الموارد لتغطية تكاليف الجيل الأعلى، مما يفاقم العبء المالي للإعانات.
- رغم الالتزامات العديدة المقطوعة لتمويل التحول في مجال الطاقة في إندونيسيا، لا تزال هناك فجوة كبيرة في تحديد وحشد خطط ومصادر التمويل اللازمة للمشاريع الرئيسية. ولم تحدِّد الحكومة بعد كيف ستموّل الإخراج المبكر لمحطات توليد الطاقة التي تعمل بالفحم من الخدمة، وهي خطوة حاسمة في العملية الانتقالية. إلى ذلك، لم يتم إجراء تحليل شامل لتأثير تحول الطاقة على المالية العامة للدولة. ويعوق هذا الافتقار إلى الوضوح والتخطيط بشأن التمويل والآثار المالية التنفيذ الناجح لأهداف إندونيسيا في مجال تحول الطاقة، مما قد يعوق التقدم والاستدامة في المدى الطويل.
- تفتقر مبادرة الإخراج المبكر للفحم من الخدمة إلى تحليل شامل للتكاليف والفوائد، وهو أمر حاسم لتقييم جدواها وتأثيرها في المدى الطويل. ولم تنظر المبادرة على نحو كافٍ في مصادر الطاقة البديلة، بما في ذلك موثوقيتها والقدرة على تحمل تكاليفها، وهي مصادر ضرورية لضمان استقرار إمدادات الطاقة بعد التحول. بالإضافة إلى ذلك، لم تُعالج بالكامل المسألة المحتملة المتعلّقة بالأصول العالقة نتيجة إخراج محطات توليد الطاقة العاملة بالفحم من الخدمة. وبدون هذه التقييمات الحاسمة، تواجه المبادرة خطر مخاوف اقتصادية وأمنية تتعلّق بالطاقة يمكن أن تقوّض فوائدها المرجوة.
- وفقاً لخارطة طريق صافي الانبعاثات الصفرية، من المتوقع أن يتمَّ تشغيل جزء كبير من الأنشطة الاقتصادية المستقبلية في إندونيسيا بواسطة الألواح الشمسية. ومع ذلك، جرى تحديد اعتماد حاسم على الواردات الأجنبية، حيث لا تزال بلدان أخرى مصدر حوالي 70 إلى 80 في المئة من مكونات محطات الطاقة الشمسية. ويبرز هذا الاعتماد وجود فجوة كبيرة في القدرة الصناعية المحلية، إذ إنَّ الصناعات المحلية غير مستعدَّة بعد لإنتاج المكونات اللازمة لدعم التنمية الواسعة النطاق للطاقة المتجددة في إندونيسيا. ولا يثير الافتقار إلى قدرات الإنتاج المحلية المخاوف بشأن أوجه الضعف في سلسلة الإمداد فحسب، بل يحدُّ أيضاً من الفوائد الاقتصادية المحتملة لتحول الطاقة، مثل إيجاد فرص العمل والتقدم التكنولوجي داخل البلاد.
- تأخَّر التقدم في تطوير البنية التحتية للكهرباء، مما أثار مخاوف بشأن استقرار المنظومة الكهربائية وموثوقيتها في العديد من المناطق. ويشير التحليل التنبؤي إلى أنَّه إذا استمرت هذه الوتيرة البطيئة للتنمية ولم يتم التخفيف من وطأتها بشكل فعّال، فقد يؤثّر ذلك بشدَّة على أمن الشبكة الكهربائية. وقد تؤدي عدم كفاية تطوير البنية التحتية إلى نقص في الطاقة، واضطرابات، وعجز عن تلبية الطلب المتزايد على الطاقة، خصوصاً مع انتقال البلاد إلى مصادر الطاقة المتجددة.

ساهمت عملية التدقيق بمرئيات قيّمة تساهم في تحديد المسائل الرئيسية ونطاق تحول الطاقة وتحديد المسائل والمعلومات الرئيسية التي يجب النظر فيها. ومن خلال الاستفادة من بيانات عمليات التدقيق ونتائجها، تكون العملية مجهّزة بشكل أفضل لتحديد المخاطر والفرص والاتجاهات الناشئة. كما تؤدي نتائج التدقيق دوراً حاسماً من خلال تقديم تحليلات تعتمد على البيانات تساعد في التنبؤ بالتحديات والفرص المستقبلية. وفي نهاية المطاف، توجّه نتائج عمليات التدقيق التي يقوم بها مجلس التدقيق في جمهورية إندونيسيا وضع الاستراتيجيات وتنفيذها، مما يضمن اتّساقها مع الأهداف الاستراتيجية ومبادئ الاستدامة.

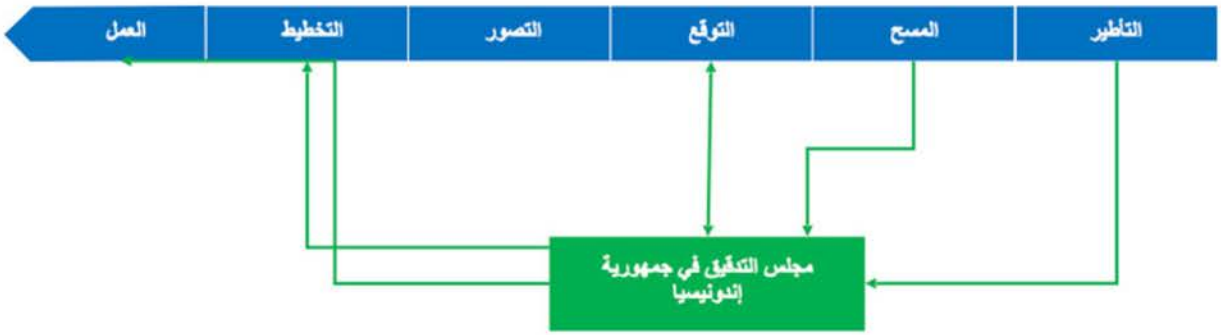

الشكل 4. الربط بين إطار التدقيق والاستشراف المصدر: ويبوو وأحمد

خامساً - الخلاصة والمسار المستقبلي

أظهر التدقيق التجريبي أنَّ إدماج إطار الاستشراف الاستراتيجي المكوّن من ست خطوات في عملية التدقيق يعزِّز إلى حد كبير قدرات صنع القرار. ولا يقدِّم هذا النهج مرئيات قيّمة للآثار الطويلة الأجل لمختلف السيناريوهات على تحقيق الأهداف والعمليات التنظيمية فحسب، بل يعزِّز أيضاً قدرة المؤسسات على أن تبقى مرنة وقابلة للتكيف مع مرور الوقت. ومن خلال مواءمة نتائج التدقيق مع المنظورات التطلعيّة، يمكن أن تتوقع المؤسسات وتستعد بشكل أفضل للتحديات المستقبلية، وأن تحسِّن تالياً الفعاليّة العامة للتخطيط والتنفيذ الاستراتيجيين.

وبالنظر إلى نجاح التدقيق التجريبي، من المتوقع أن تؤدي عمليات التدقيق اللاحقة إلى تقييم الجوانب الحاسمة الأخرى، فضلاً عن رصد تنفيذ توصيات التدقيق السابقة. ومن المتوقع أن يوفر استخدام هذا النهج أساساً أكثر قوة وشمولاً لفهم التعقيدات والآثار المستقبلية لتحول الطاقة على الأهداف الاستراتيجية للدولة. وبعد الانتهاء من هذه السلسلة من عمليات التدقيق، سيجري وضع تقرير استشراف شامل وإصداره، يقدِّم تحليلاً معمّقاً للنتائج وآثارها. ومن المتوقع أن يكون هذا التقرير بمثابة مورد حاسم لتوجيه القرارات والاستراتيجيات المستقبلية، بما يضمن أن تكون المؤسسات في وضع جيد لدراسة إطار الطاقة المتطور. ومن خلال تجميع الرؤى من عمليات التدقيق، سيقدِّم التقرير توصيات قابلة للتنفيذ تتماشى مع الاتجاهات الناشئة، مما يساعد الحكومة على مواجهة التحديات بشكل استباقي واغتنام الفرص في قطاع الطاقة الديناميكي.

عن الكتّاب:

السيد بيموت أريو ويبوو

السيد ويبوو حاصل على درجة الماجستير في المحاسبة من جامعة غاجاه مادا، وهو حالياً مدير التدقيق في مجلس التدقيق في جمهورية إندونيسيا المسؤول عن الإشراف على التدقيق في إدارة الطاقة والبيئة والموارد الطبيعية.

السيد نورماس أندي أحمد

السيد أحمد هو كبير مدققين حاصل على درجة الماجستير في البيئة والتنمية المستدامة من جامعة غلاسكو، وهو من أصحاب الخبرة في قيادة فريق التدقيق في إدارة الطاقة والموارد الطبيعية، وكذلك عمليات التدقيق ذات الصلة بأهداف التنمية المستدامة.

المراجع

1. BPK (2023). IHPS Semester I 2023. Jakarta: BPK.
2. Butaka, G. (2022). The Evolution of Audit in the Wake of the Pandemic. ISACA Journal.
3. Climate Watch (2024). Historical GHG Emissions *https://www.climatewatchdata.org/ghg-emissions?end_year=2021&start_year=1990* (تاريخ الدخول 14 أغسطس/آب 2024)
4. FasterCapital (2024). Forecasting Audit: How to Conduct and Pass a Financial Forecasting Audit. https://fastercapital.com/content/Forecasting-audit--How-to-conduct-and-pass-a-financial-forecasting-audit.html#Introduction-to-Financial-Forecasting-Audit (تاريخ الدخول 21 أغسطس/آب 2024)
5. Habegger, B. (2010). Strategic Foresight in Public Policy: Reviewing the Experiences of the UK, Singapore, and the Netherlands. Futures, 42, 49-58
6. Hay, D. (2019). The Future of Auditing. London: Routledge.
7. Hines, A. & Bishop, P. (2007). Thinking about the Future: Guidelines for Strategic Foresight. Social Technologies.
8. INTOSAI (2019). ISSAI 300 Performance Audit Principles. Vienna : INTOSAI.
9. Kramer, M. (2023). Sharpening Your Strategic Foresights Vision. https://allthingsinsights.com/content/sharpening-your-strategic-foresights-vision/ (تاريخ الدخول 20 أغسطس/آب 2024)
10. Ministry of Environment and Forestry (2024). Laporan Inventarisasi Gas Rumah Kaca (GRK) dan Monitoring, Pelaporan, Verifikasi (MPV) 2023. Jakarta: Kementerian Lingkungan Hidup dan Kehutanan

المصدر: مكتب مساءلة الحكومة الأمريكية

القادة كمدرّسين: برنامج أعضاء هيئة التدريس المساعدين التابع لـمكتب المساءلة الحكومية في الولايات المتحدة الامريكية يعزز قدرات المدققين

من إعداد: كيفين كوبنغ، مدير برنامج أعضاء هيئة التدريس المساعدين، مكتب المساءلة الحكومية في الولايات المتحدة

"Docendo discimus" معناها عندما نُعَلِّم نتعلّم. هل فكر جهازكم الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة في تطوير برنامج "قادة كمدرّسين"؟

في إطار برنامج "قادة كمدرّسين"، يدخل المحلّلون والمدققون ذوو الخبرة إلى الفصل الدراسي لتعليم الموظفين الجدد كيفية أداء مهام التدقيق الرئيسية. ويساعد التدريس الفعّال على أيدي مدققين أصحاب خبرة "كانوا هناك وفعلوا ذلك" الموظفين على التعلُّم والتذكُّر، والأهم من ذلك، تطبيق مواد المقررات. وبناءً على مبادئ تعلُّم البالغين التي يتعلّمها البالغون بشكل أفضل عندما يكونون مهتمّين ومشاركين، يسهِّل المدرّسون مناقشة المواد من خلال أسئلة مدروسة ومعمّقة ويعلّمون باستخدام محاضرات ديناميكية تتناول الموضوعات المحدّدة، ولغة حيّة، وأمثلة توضيحيةّ، ورواية القصص مع رسائل ترسخ في الأذهان. والنتيجة هي متعلّمون فضوليون ومشاركون متحمّسون لمعرفة المزيد عن الموضوعات المطروحة.

وعندما ينفِّذ جهاز أعلى للرقابة المالية والمحاسبة برنامج "قادة كمدرّسين"، يصقل المدرّسون كفاءاتهم في التعاون والتأثير والشمولية. ويشعر الموظفون الجدد بالتزام أكبر ويتعلّمون مهارات ومعارف خاصة بالجهاز، ويستفيد هذا الأخير من النمو التنظيمي الناجم عن تعزيز ثقافة التعلُّم.(1) وتستفيد الأجهزة أيضاً لأنَّ مراكز التدريب التابعة لها لا تحتاج إلى فصل الموظفين عن أعمال التدقيق لفترات طويلة أو التماس الدعم التعاقدي الخارجي للتدريس في الفصول الدراسية.

وأنشأ مكتب المحاسبة الحكومية الأمريكي برنامج القادة كمدرّسين، أو "برنامج أعضاء هيئة التدريس المساعدين"، منذ نحو 20 عاماً. وفي إطار هذا البرنامج، يعطي أكثر من 200 مدرّس معتمد دروساً تتناول موضوعات تتراوح بين الضوابط الداخلية وتطوير الرسائل إلى التفكير المعمّق في الأوضاع الصعبة وإبداء ملاحظات فعّالة. يقوم مدرسو مكتب المساءلة الحكومية أيضاً بتدريس دورات عن القيادة؛ ومهارات الحاسوب التطبيقية؛ وأساليب البحث؛ وغيرها من المواضيع المهنية الشاملة. وعلى عكس برنامج تدريب المدربين الذي يتعلَّم فيه المدرّسون كيفية تدريس محتوى معين، يأتي المدرّسون إلى برنامج أعضاء هيئة التدريس المساعدين مع خبرة في موضوع معيّن، ولكنّهم يركّزون على أن يصبحوا بارعين في نظريات تعلُّم الكبار وتقنيات التدريس التي يمكنهم تطبيقها في مقررات متعددة.

ويبدأ كل شيء مع ثقافة التعلُّم التي يتّبعها المكتب. ولتلبية متطلبات معايير التدقيق الحكومية للمكتب ("الكتاب الأصفر") بأن يحصل جميع الموظفين المحللين في المكتب البالغ عددهم 2,580 على اعتمادات التعليم المهني المستمر في كل عام، يطور مركز التعلُّم التابع لـلمكتب مقررات حضورية وعن بعد وهجينة تتراوح مدتها بين ساعة واحدة و16 ساعة، فضلاً عن التعلُّم الإلكتروني، ومواد التدريب، وأوراق المعلومات، وما إلى ذلك. وفي السنة المالية 2023 للمكتب، وفّر مركز التعلُّم الرعاية لأكثر من 800 دورة دراسية. وفي حين أنَّ موظفي مركز التعلُّم والمتعاقدين يدرّسون بعض الفصول، يتولى تدريس أكثر من نصف الفصول مدرّون معتمدون في برنامج أعضاء هيئة التدريس المساعدين.

وفي إطار السعي إلى تحويل الموظفين إلى مدرّسين، ينفّذ مدير برنامج أعضاء هيئة التدريس المساعدين*(2)* عملية "موسم مفتوح" سنوية ينال فيها الموظفون المهتمون من ذوي الخبرة ذات الصلة موافقة الإدارة ويقدّمون طلباً يوضح بالتفصيل اهتمامهم بالتدريس. بعد ذلك يختار مركز التعلُّم الموظفين المؤهلين لدخول البرنامج. ومن أجل إعداد الموظفين للتدريس، يتطلّب البرنامج المشاركة في مقرر مدّته 10 ساعات يتناول نظرية تعلُّم البالغين والتقنيات، ويتولى تدريسه مدير البرنامج على مدى يومين. ويركز التعليم على أربعة معايير أداء هي تمهيد الطريق للتعلُّم الفعّال، وتقديم المعلومات بطريقة سهلة الفهم، وتسهيل المشاركة بحيث ينخرط المشاركون بنشاط في تعلُّمهم، وإدارة تحديات الفصل الدراسي بهدوء.*(3)* بعد ذلك يجرِّب المشاركون مهاراتهم التعليمية في دورة تدريب عملي يدرّسون فيها جزءاً من "الفصل المستهدف" لمدة 15 دقيقة ويتلقّون ملاحظات فورية من أقرانهم في الدورة ومن مدير برنامج أعضاء هيئة التدريس المساعدين. وتكون الملاحظات على شكل "إضاءات" تبرز ما قام به المدرّس بشكل جيد و"نمو" يبرز مجالات تحسين المعّلمين. وفي الأسبوع الذي يلي دورة الممارسة، يعرض الموظفون تسجيلاً لدورتهم ويطلعون مدير البرنامج على أفكارهم بشأن الدورة.

المصدر: مكتب مساءلة الحكومة الأمريكية

وبعد الانتهاء من التدريب، خلال السنة المقبلة، يقوم المعلّمون الجدد بما يلي:

- مراقبة معلّم صاحب خبرة وهو يعلِّم الفصل المستهدف ووضع ملاحظات على تقنيات التدريس التي يرونها قيد الاستخدام،
- تعليم الفصل مرة أو مرتين،
- التدريس مرة أخرى وسط مراقبة مدير البرنامج أو من ينوب عنه للحصول على شهادة على أساس معايير الأداء،
- المشاركة في دورة لمدة ساعة واحدة للتدريب والملاحظات.

وبعد هذه الدورة، يجري اعتماد المدرّسين الجدد أو مراقبتهم مجدّداً إذا كان عليهم تحسين مهارات معيّنة. وبمجرد اعتمادهم، من المتوقع أن يقوم المدرّسون بالتدريس مرتين على الأقل في السنة للمحافظة على مكانتهم. وعندما تصل ساعات تدريس المدرّس إلى 100 ساعة أو أكثر، يمكنه التقدُّم بطلب لنيل شهادة كبير مدرّسين.

وبعد التدريب الأولي ومنح الشهادات، يدعم برنامج أعضاء هيئة التدريس المساعدين المدرّسين بفرص تعليم مستمر من خلال:

- منهج تعليمي متقدم. في إمكان المدرّسين متابعة فصول دراسية تساعدهم على تعميق معرفتهم بنظرية تعلُّم البالغين وصقل تقنيات التدريس الخاصة بهم. وتشمل الموضوعات لهذه الدورات الممتدة لساعة واحدة تقنيات التيسير، ورواية القصص، والإيجازات الفعّالة، واستخدام التقييمات لتحسين التدريس.

- سلسلة غداء وتعلُّم بشأن موضوعات تعلُّم البالغين. هي سلسلة من ورش العمل التي يبحث فيها أحد المدرّسين عن جانب من جوانب تعلُّم البالغين ويعمل مع مدير برنامج أعضاء هيئة التدريس المساعدين على استحداث دورة لثمانية مدرّسين مشاركين. وشملت الموضوعات السابقة تأثير الخبراء، وأساطير التعلُّم، وعقل المبتدئين، والعلوم المعرفية والتعلُّم، والذكاء العاطفي والتعلُّم.

- علبة أدوات المعلِّم. يتضمّن برنامج أعضاء هيئة التدريس المساعدين 33 "أداة مدرّس" أو أوراق معلومات متوفّرة عند الطلب على الشبكة الداخلية لـمكتب المساءلة الحكومية الأمريكي لتذكير المدرّسين الذين يستعدون للتدريس بنظريات تعلُّم البالغين وتقنياته.

- نشرة إخبارية للمدرّس. يصدر برنامج أعضاء هيئة التدريس المساعدين نشرة إخبارية شهرية للمدرّسين تتضمّن نصائح تعليمية، مع تسليط الضوء على أدوات المدرّس المحدّدة، وروابط لمقالات عن التدريس وأخبار البرنامج.

- فرص للحصول على الملاحظات، والتدريب، وملاحظات التسجيل. يمكن أن ينظّم المدرّسون أنفسهم بشكل يسمح بمراقبتهم في أي وقت وهم يدرّسون. إلى ذلك، يبلغ نظام إدارة التعلُّم المؤتمت في مركز التعلُّم المدرّسين بضرورة خضوعهم لـ"ملاحظة تسجيل" عندما يقوم مدير برنامج أعضاء هيئة التدريس المساعدين بمراقبتهم ويقدّم دورة ملاحظات وتدريب.

هل أنتم مهتمّون بإعداد برنامج أعضاء هيئة تدريس مساعدين في جهازكم الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة؟ هل تريدون رؤية وصف أكثر تفصيلاً للبرنامج؟ يُرجى الاتصال بروث ستراند، كبير موظفي التعلُّم في مكتب المساءلة الحكومية الأمريكي عن طريق البريد الإلكتروني media@gao.gov.

الهوامش

1. القادة كمدرّسين، وإشراك الموظفين في التعلّم العالي الأداء، شركاء التدريب بالتعاون مع جمعية تطوير المواهب البحثية.
2. خصص مركز التعلُّم التابع لمكتب المساءلة الحكومية الأمريكي مديراً متفرغاً لبرنامج أعضاء هيئة التدريس المساعدين لإدارة البرنامج، وتدريس الصفوف للمدرّسين الجدد، وإبداء الملاحظات وتوفير والتدريب.
3. مقتبس من المجلس الدولي لمعايير التدريب والأداء والتعليم

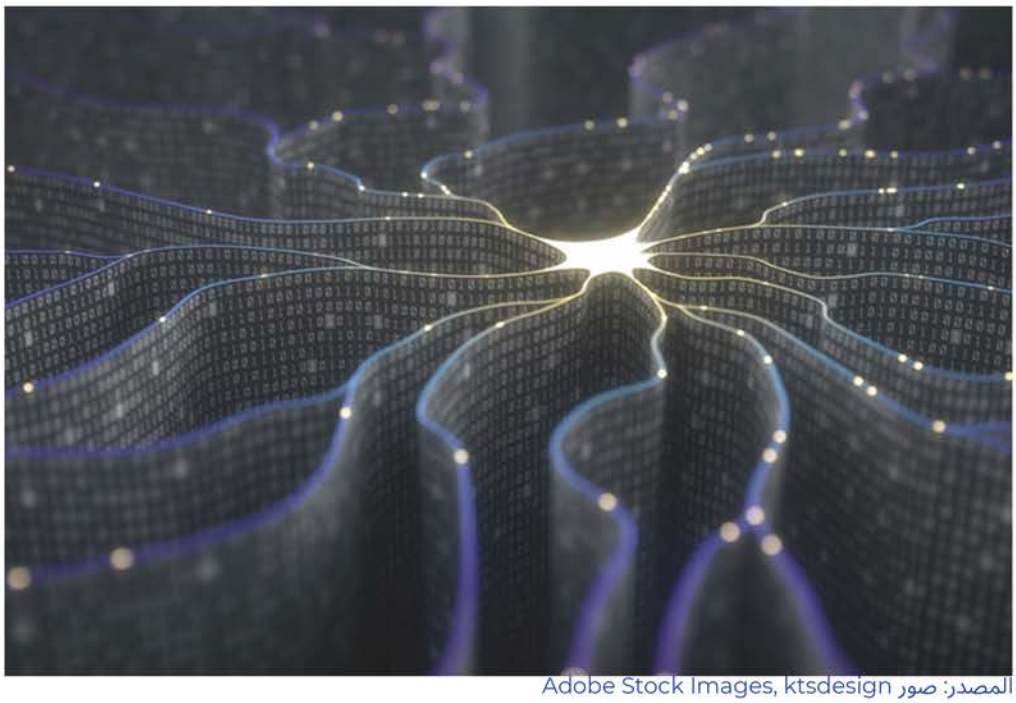

المصدر: صور Adobe Stock Images, ktsdesign

الاستفادة من الذكاء الاصطناعي لتحويل عمليات التدقيق المسبقة في عقود المشتريات الحكومية

من إعداد: عدنان معالي، ديوان المحاسبة بدولة قطر

دور الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في عمليات التدقيق المسبقة في عقود المشتريات الحكومية

في إطار عملية المشتريات الحكومية، تضطلع هيئات متعددة بدور في ضمان الامتثال والمساءلة قبل وضع العقود في صيغتها النهائية. وكثيراً ما يجري تكليف هيئات الرقابة الحكومية على المشتريات، مثل الوزارات والسلطات والوكالات المتخصصة الأخرى، بالتدقيق في عقود المشتريات العامة أو الموافقة عليها مسبقاً. وهي تضمن توافق العقود مع المتطلبات القانونية والسقوف المالية ومواصفات العطاءات قبل توقيعها. وكثيراً ما تحتفظ بقاعدة بيانات مركزية للعقود تتضمّن سجلات لاتفاقات المشتريات من جميع الجهات الحكومية.

وتختصُّ بعض الأجهزة العليا بإتمام عمليات تدقيق مسبقة في عقود المشتريات. ولإدارة حجم هذه العقود بكفاءة، غالباً ما يتم استخدام طرق أخذ العينات. ويمكن اختيار العقود الخاضعة للتدقيق المسبق على أساس السقوف المالية - مثلاً العقود التي تتجاوز مبلغاً معيناً - أو على أساس نوعها، مثل العقود المتعلّقة بالعطاءات العامة أو المشاريع الاستراتيجية. ويتيح هذا النهج للأجهزة التركيز على العقود العالية المخاطر أو تلك العالية القيمة، مما يضمن تحديد المسائل المحتملة في وقت مبكر دون الحاجة إلى موارد هائلة.

ومع ذلك، لا تزال هناك تحديات. ويتعين على الأجهزة إجراء عمليات التدقيق هذه في ظل قيود زمنية، ويمكن أن يؤدي التنسيق مع الجهات المعنية بالتدقيق المسبق الأخرى إلى تضارب في الآراء. وإذا لم يقبل جهاز بالموافقة المسبقة الصادرة عن جهة أخرى خلال مرحلة ما بعد التدقيق، فقد يؤدي ذلك إلى تأخيرات أو طعون قانونية، خصوصاً في حال تخصيص موارد كبيرة. لذلك في حين يعزّز التدقيق المسبق الضوابط الوقائية، فإنّه يتطلّب نهجاً استراتيجياً وتعاونياً لتحقيق التوازن بين الدقة والكفاءة.

الذكاء الاصطناعي كأداة تحويلية في عمليات التدقيق المسبق في العقود

حوّل الذكاء الاصطناعي طريقة تعامل المنظمات القانونية ومؤسسات الأعمال صاحبة العدد الكبير من العقود مع مراجعات الاتفاقات. على سبيل المثال، تستخدم شركات المحاماة أدوات الذكاء الاصطناعي مثل كيرا سيستمز لتحليل العقود والإبلاغ عن التناقضات أو المخاطر القانونية من خلال معالجة اللغات الطبيعية (NLP). بالإضافة إلى ذلك، اعتمدت بعض الجهات الحكومية خوارزميات الذكاء الاصطناعي، مثل تلك التي تستخدمها شركة بالانتير تكنولوجيز، لفحص بيانات المشتريات التاريخية بحثاً عن أنماط الاحتيال، مثل الفائزين بعقود متكررة دون مناقصات تنافسية. وفي إمكان الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة تطبيق هذه الممارسات القائمة على الذكاء الاصطناعي، والتي تعمل على تحويل عمليات التدقيق القانوني والتدقيق الجنائي، لإحداث ثورة في عمليات التدقيق في عقود المشتريات الحكومية. ويمكّن الذكاء الاصطناعي الأجهزة من معالجة كميات هائلة من البيانات بشكل أسرع وأكثر دقّة من المدققين البشريين، مما يحقق العديد من الفوائد الرئيسية:

1. **من أخذ العينات إلى عمليات تدقيق البيانات الشاملة:** في العديد من الولايات القضائية، تجعل اللوائح أو الإجراءات عمل الأجهزة مقتصراً على التدقيق في العقود استناداً إلى السقوف المالية، مع التركيز على العقود الأعلى قيمة بسبب ضيق الوقت والموارد. ويترك هذا الاعتماد على أخذ العينات العقود المنخفضة القيمة دون دراسة. ويتجاوز الذكاء الاصطناعي هذه القيود من خلال تمكين مراجعة جميع العقود، بغض النظر عن قيمتها، وضمان تغطية الامتثال الكاملة عبر عملية المشتريات.

2. تعزيز الامتثال والكفاءة: تسمح قدرة الذكاء الاصطناعي على تحديد مخاطر الامتثال تلقائياً، مثل البنود غير المتوافقة أو المصطلحات الرئيسية الناقصة، بتحسين الكفاءة العامة للتدقيق. ويعزّز هذا الكشف عن المخالفات، مما يسمح للمدققين بالتركيز على العقود العالية المخاطر التي قد تتطلب مزيداً من التدقيق. على سبيل المثال، تشير نظم الذكاء الاصطناعي إلى العقود التي تفتقر إلى بنود أساسية مثل ضمانات الأداء أو شروط المسؤولية، مما يسهِّل عمليات التحقق من الامتثال للمدققين.

3. تقييم الاحتيال الوقائي: يؤدي الذكاء الاصطناعي دوراً محورياً في التنبيه إلى الاحتيال المحتمل في عقود الشراء. وباستخدام خوارزميات التعلُّم الآلي، يمكن للذكاء الاصطناعي اكتشاف الحالات الشاذّة مثل جداول الدفع غير الاعيادية، أو الانحرافات الكبيرة في التسعير، أو المخالفات في سلوك مقدّمي العروض، وهي علامات تحذير تتطلب تمحيصاً أكبر. وبدلاً من الكشف عن الاحتيال بعد حدوثه، تركز عملية التدقيق المسبق على تحديد علامات التحذير هذه بشكل استباقي، مما يسمح للمدققين بمعالجة المخاطر المحتملة قبل تفاقمها.

4. **عمليات تدقيق استباقية في الوقت الفعلي**: يتمثّل أحد أكثر الجوانب التحويلية للذكاء الاصطناعي في قدرته على توفير الرصد في الوقت الحقيقي. ويمكن لأدوات الذكاء الاصطناعي مسح العقود التي جرى تحميلها حديثاً باستمرار، مع الإبلاغ عن المشكلات عند حدوثها. ويعزّز هذا النهج الاستباقي إدارة المخاطر، مما يمكّن المدققين من معالجة المسائل المحتملة في وقت مبكر من دورة المشتريات بدلاً من انتظار عمليات التدقيق اللاحقة للعقود.

5. **مرئيات قيّمة لتخطيط التدقيق**: يمكن أن توفر عمليات التدقيق المسبق للعقود المستندة إلى الذكاء الاصطناعي مرئيات أساسية تساعد الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة على التخطيط لعمليات التدقيق المستقبلية بشكل أفضل. ومن خلال تحليل بيانات العقود، في إمكان المدققين تحديد المخاطر الرئيسية، أو نقاط الضعف في الرقابة، أو الأنماط التي يمكن أن تفيد في اختيار الجهات لخطط التدقيق السنوية. إلى ذلك، يمكن أن توجّه هذه المرئيات المدققين في تحديد مجالات التركيز لمهام التدقيق المحدّدة للجهات المتعاقدة، مما يعزّز الفعاليّة العامة لعملية التدقيق.

المصدر: أدوبي ستوك إيمجز، طارق فيجن

تنفيذ الذكاء الاصطناعي في عملية التدقيق المسبق في العقود

قد تنظر الأجهزة في الخطوات التالية لتنفيذ الذكاء الاصطناعي في عملية التدقيق المسبق في العقود.

1. بناء أساس رقمي لعمليات التدقيق المستندة إلى الذكاء الاصطناعي: تتمثّل الخطوة الأولى والأكثر أهمية نحو الاستفادة من في عمليات تدقيق المشتريات الحكومية في الرقمنة الكاملة للعقود. ويتيح الانتقال من العقود الورقية إلى التنسيقات الرقمية سهولة الوصول وإدارة البيانات المركزية وتحسين الشفافيّة. وتؤدي تقنيات مثل التعرف الضوئي على الأحرف (OCR) دوراً محورياً في هذه العملية من خلال تحويل المستندات الورقية الممسوحة ضوئياً إلى نص قابل للقراءة آلياً، مما يضمن إمكان تحليل العقود غير الرقمية حتى بواسطة نظم الذكاء الاصطناعي. ومن الناحية المثالية، ينبغي أن تبدأ هيئات الرقابة على المشتريات عملية الرقمنة وأن تبقي عليها، بما أنَّ العديد من التشريعات المحلية تجعل بيانات عقود المشتريات الحكومية مركزية داخل هذه الجهات. مع ذلك، يمكن أن تكون الأجهزة رائدة في الرقمنة، فتحثُّ أصحاب المصلحة على بدء العملية والتعجيل بها لضمان عمليات تدقيق شاملة وشفّافة. في الوقت نفسه، يمكن أن تختار الأجهزة تطوير نظمها الرقمية وفقاً لولايتها، لاسيّما عندما لا تلبي قواعد البيانات المركزية هذه احتياجاتها بالكامل أو عندما تتطلب ميزات محدّدة لعمليات التدقيق المتقدمة.

2. تعزيز التعاون الرقمي بين الأجهزة العليا للرقابة المحالية والمحاسبة وهيئات الإشراف على المشتريات: بالنسبة إلى الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة، من الأهية بمكان إيجاد تكامل قوي للبيانات مع الهيئات التنظيمية، خصوصاً في الوصول إلى بيانات المشتريات المركزية. ومن خلال إنشاء نظم الربط الإلكتروني، يمكن أن تتصل الأجهزة مباشرة بقواعد البيانات التي تحتفظ بها هيئات الرقابة على المشتريات الحكومية. ويلغي هذا ضرورة استثمار الأجهزة موارد كبيرة في تطوير قواعد بياناتها أو العمل مباشرة مع الجهات الخاضعة للتدقيق،لاسيّما عند التدقيق في العقود أو الوكالات الأصغر حجماً. ويضمن هذا التكامل الإلكتروني تمكّن الأجهزة من إتمام عمليات تدقيق في الوقت الفعلي، والوصول إلى أحدث بيانات العقود، وتركيز مواردها على العقود الأعلى قيمة أو عمليات التدقيق الأكثر تعقيداً. ويعزّز هذا النهج المبسَّط كفاءة التدقيق مع تخفيف العبء الإداري الواقع على كل من المدققين والجهات الخاضعة للتدقيق.

3. الاستخراج الألي للبيانات: بمجرد رقمنة العقود وإنشاء الوصول المباشر من جانب الأجهزة العليا، يمكن لأدوات الذكاء الاصطناعي استخراج المعلومات الأساسية تلقائياً - مثل شروط العقد والمبالغ المالية والأطراف المعنية. وتمكّن هذه القدرة المدققين من تحديد المخاطر المحتملة بسرعة وتصنيف جهودهم في المجالات التي يحدّدها النظام تبعاً لأولويتها. وتلغي أتمتة استخراج البيانات العملية اليدوية والمستهلكة للوقت للتدقيق في العقود للحصول على التفاصيل ذات الصلة، مما يسمح للمدققين بالتركيز على المجالات العالية المخاطر التي تتطلّب فحصاً أكثر شمولاً.

4. تحليل البيانات المستند إلى الذكاء الاصطناعي: بعد استخراج البيانات الرئيسية من عقود المشتريات، تتمثَّل الخطوة التالية في استخدام هذه المعلومات للتحليل الشامل. وتزوّد قدرة الذكاء الاصطناعي على توليد إحصاءات مفصّلة وتحديد الأنماط وإنشاء الملخصات المرئية المدققين بمرئيات قيّمة جداً. ومن خلال فحص مجموعات البيانات الكبيرة، يكشف الذكاء الاصطناعي عن الاتجاهات والارتباطات الخفيّة التي قد تكشف عن المخاطر الكامنة أو أوجه القصور في عملية المشتريات. على سبيل المثال، يمكن أن يحدّد الذكاء الاصطناعي البنود غير المتوافقة التي تحدث بشكل متكرر، مما يمكّن المدققين من التركيز على القضايا النظامية المحتملة. ويوفر هذا التحليل الشامل مسارات واضحة للتدقيق، مما يسهِّل الكشف عن المخالفات وتجميع الأدلة الداعمة لإجراء مزيد من التحقيقات.

5. كشف الحالات الشاذّة بواسطة الذكاء الاصطناعي: يستخدم الذكاء الاصطناعي خوارزميات التعلُّم الآلي لتحديد الحالات الشاذّة في شروط العقد والتسعير والبنود التي تختلف عن أنماط المشتريات القياسية. وقد تشير هذه الانحرافات إلى احتمال الاحتيال أو سوء الإدارة أو عدم الامتثال لمتطلبات العطاء. ويمكن مثلاً وضع علامات تحذير على هياكل التسعير غير العادية أو جداول الدفع المسبق أو في حال غياب بنود التعويضات المقطوعة تلقائياً. ومن خلال تسليط الضوء بشكل فعّال على هذه المخالفات، يضمن الذكاء الاصطناعي تمكُّن المدققين من معالجة هذه المخاوف فوراً، وتالياً تعزيز التدقيق العام في عقود المشتريات.

6. تصنيف الحالات الشاذّة بواسطة الذكاء الاصطناعي والتحذيرات ذات الصلة: بعد كشف الحالات الشاذّة في العقود، يمكن أن تصنّفها نظم الذكاء الاصطناعي بناءً على حدّتها ونوعها ووجهتها. ويمكِّن هذا التصنيف الذكي النظام من إخطار السلطة المناسبة تلقائياً - سواء كانت هيئة إشراف أو فريق تدقيق أو وكالة تحقيق عامة. ومن خلال تحديد المسؤولية على أساس طبيعة الحالة الشاذّة، يضمن الذكاء الاصطناعي معالجة النتائج بكفاءة بواسطة الخبراء المناسبين. على سبيل المثال، يمكن أن يحدّد الذكاء الاصطناعي عدم الاتساق التعاقدي البسيط الذي يتعيّن على الجهة المعنية معالجته، في حين يمكن تصعيد النتائج الأكثر خطورة مثل الاحتيال المحتمل على الفور إلى سلطات التحقيق.

الخلاصة

يشكِّل دمج الذكاء الاصطناعي في التدقيق في عقود المشتريات الحكومية فرصة لتغيير قواعد اللعبة بالنسبة إلى الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة. ومن خلال الاستفادة من قدرات الذكاء الاصطناعي المتقدمة، لا تستطيع الأجهزة فحسب معالجة التحديات القائمة منذ فترة طويلة مثل محدودية الموارد، وأخذ عينات التدقيق، وتأخُّر كشف المخاطر، بل يمكنها أيضاً تحسين عملية التدقيق الشاملة في الوقت الحقيقي. ويعزّز هذا التحول في النهج من مراجعات ما بعد الوقائع إلى الاستراتيجيات الاستباقية والوقائية المساءلة العامة والشفافيّة.

ولا يعتبر اعتماد الأجهزة للذكاء الاصطناعي مجرّد تحول تقني، بل هو تحول يمكن أن يعيد تشكيل مشهد التدقيق بالكامل. مع ذلك، وفي سبيل تحقيق الذكاء الاصطناعي كامل إمكاناته، يجب أن تتطور الاختصاصات والتشريعات القائمة التي تخضع لها الأجهزة. وينبغي أن تستوعب هذه الأطر العمليات القائمة على الذكاء الاصطناعي، مما يسمح للأجهزة بتبنّي قدرات تدقيق جديدة لم يكن من الممكن بلوغها من قبل. وسيجري بذلك تمكين الأجهزة من تعزيز دورها كوصي على الشفافيّة وثقة الجمهور، مما يؤدي إلى إشراف أكثر فعاليّة على أنشطة المشتريات الحكومية.

INTERNATIONAL JOURNAL

OF GOVERNMENT AUDITING